بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
والبيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2014

المحتويات

	الصفحة
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين	2 - 1
بيان الربح أو الخسارة المجمع	3
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المجمع	4
بيان المركز المالي المجمع	5
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	6
بيان التدفقات النقدية المجمع	7
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	41 – 8

Deloitte.

ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
ص.ب : 23049 الصفاة 13091
الكويت

هاتف : 2243 8060 - 965 2240 8844 +
فاكس : 2245 2080 - 965 2240 8855 +

www.deloitte.com

EY
تبني عالماً أفضل للعمل

العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
صندوق رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٣٠٠١
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق ١٨ - ٢١
شارع أحمد الجابر

هاتف : 2245 2880 / 2295 5000
فاكس : 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة مساهمي
بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع.

تقرير حول البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لبنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع ("البنك")، وشركته التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ"المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2014 وبيانات الربح أو الخسارة، الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وكذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة وإيضاحات تفصيلية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بشكل عادل طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هو مطبق للاستخدام في دولة الكويت وكذلك عن وضع نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول تلك البيانات المالية المجمعة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بمتطلبات المهنة الأخلاقية وتخطيط وأداء أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة لا تحتوي على أخطاء مادية.

إن أعمال التدقيق تتطلب تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق على المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. إن تلك الإجراءات تعتمد على الحكم المهني لمراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناشئة عن الغش أو الخطأ. في سبيل تقييم تلك المخاطر، فإن مراقب الحسابات يأخذ في عين الاعتبار الرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد البيانات المالية المجمعة وعرضها بشكل عادل، وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق الملائمة، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. إن أعمال التدقيق تتضمن أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة، بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2014 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هو معمول به في دولة الكويت.

EY
ابني عالماً
أفضل للعمل

Deloitte.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة مساهمي
بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

برأينا كذلك، أن البنك يمسك دفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ/2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/رب أ/2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وانه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ/2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/رب أ/2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، أو لقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال قيامنا بأعمال التدقيق، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، والتي قد تؤثر مادياً في نشاط البنك أو مركزه المالي.

بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

3 فبراير 2015
الكويت

بدر عبدالله الوزان

ديلويت وتوش
الـــوزان وشركـــاه

بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع
دولة الكويت

بيان الربح أو الخسارة المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

(جميع المبالغ بالألف دينار كويتي مالم يذكر غير ذلك)

	ايضاح	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2013
ايرادات تمويل	3	**53,989**	51,326
توزيعات للمودعين وتكلفة التمويل	4	**(11,391)**	(7,169)
صافي إيرادات التمويل		**42,598**	44,157
ايرادات أتعاب وعمولات	5	**8,096**	6,607
الربح الناتج من صرف العملات الأجنبية		**985**	897
ايرادات استثمارات	6	**4,301**	4,674
حصة من نتائج شركة زميلة		**-**	336
إيرادات أخرى		**2,275**	279
مجموع إيرادات التشغيل		**58,255**	56,950
تكاليف موظفين		**(14,030)**	(13,202)
مصاريف عمومية وإدارية		**(8,271)**	(7,744)
استهلاك		**(3,097)**	(3,800)
مجموع مصروفات التشغيل		**(25,398)**	(24,746)
الربح من العمليات قبل خسائر انخفاض القيمة والمخصصات الأخرى		**32,857**	32,204
خسائر انخفاض في القيمة ومخصصات الأخرى	7	**(19,515)**	(18,158)
عكس خسائر الانخفاض في القيمة		**1,347**	439
الربح الناتج من العمليات		**14,689**	14,485
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**(137)**	(130)
حصة ضريبة دعم العمالة الوطنية		**(375)**	(427)
حصة الزكاة		**(142)**	(156)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		**(300)**	(550)
ربح السنة		**13,735**	13,222
العائد إلى:			
مساهمي البنك		**13,677**	13,208
حصص غير مسيطرة		**58**	14
		13,735	13,222
ربحية السهم الأساسية والمخففة العائدة إلى مساهمي البنك (فلس)	8	**14.65**	14.15

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع
دولة الكويت

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

(جميع المبالغ بالألف دينار كويتي مالم يذكر غير ذلك)

	ايضاح	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2013
ربح السنة		**13,735**	13,222
الدخل الشامل الآخر			
بنود يمكن تصنيفها/ مصنفة ضمن بيان الربح أو الخسارة في الفترات اللاحقة/ الحالية			
موجودات مالية متاحة للبيع:			
- التغير في القيمة العادلة		**1,029**	2,988
- المحول إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع من الانخفاض في القيمة	7	**321**	664
- المحول إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع من البيع		**(845)**	(1,368)
حصة من الخسارة الشاملة الأخرى لشركة زميلة		**-**	(83)
		505	2,201
بنود لن يتم تصنيفها ضمن بيان الربح أو الخسارة في الفترات اللاحقة			
إعادة تقييم ممتلكات ومعدات		**5,729**	(1,056)
الدخل الشامل الآخر للسنة المتضمن بشكل مباشر في حقوق الملكية		**6,234**	1,145
مجموع الدخل الشامل للسنة		**19,969**	14,367
العائد إلى:			
مساهمي البنك		**19,868**	14,325
حصص غير مسيطرة		**101**	42
مجموع الدخل الشامل للسنة		**19,969**	14,367

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع
دولة الكويت

بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2014

(جميع المبالغ بالألف دينار كويتي مالم يذكر غير ذلك)

	ايضاح	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2013
الموجودات			
النقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	9	**17,618**	26,365
المستحق من بنوك ومؤسسات مالية	10	**423,916**	361,741
مدينو تمويل	11	**1,071,597**	979,791
استثمار في أوراق مالية	12	**61,078**	57,599
استثمار في شركات زميلة	13	**3,875**	-
عقارات استثمارية	14	**50,139**	45,669
موجودات أخرى		**9,339**	11,710
ممتلكات ومعدات	15	**25,017**	20,568
مجموع الموجودات		**1,662,579**	1,503,443
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق للبنوك ومؤسسات مالية	16	**397,370**	305,141
حسابات المودعين	17	**986,793**	939,272
مطلوبات أخرى	18	**37,600**	31,647
مجموع المطلوبات		**1,421,763**	1,276,060
حقوق الملكية			
رأس المال	19	**103,732**	103,732
علاوة إصدار أسهم	20	**49,480**	49,480
أسهم خزينة	19	**(45,234)**	(45,234)
احتياطيات أخرى	20	**129,716**	116,384
حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك		**237,694**	224,362
حصص غير مسيطرة		**3,122**	3,021
مجموع حقوق الملكية		**240,816**	227,383
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**1,662,579**	1,503,443

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

الشيخ / محمد جراح الصباح
رئيس مجلس الإدارة

لوي فاضل مقامس
الرئيس التنفيذي

بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع

دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

(جميع المبالغ بالألف دينار كويتي مالم يذكر غير ذلك)

	العائد إلى مساهمي البنك												
		احتياطيات أخرى											
	رأس المال	علاوة إصدار أسهم	أسهم خزانة	احتياطي قانوني	احتياطي اختياري	احتياطي القيمة العادلة	فائض اعادة تقييم	احتياطي أسهم خزانة	أرباح محتفظ بها	مجموع الاحتياطيات الأخرى	المجموع	حصص غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد كما في 1 يناير 2014	103,732	49,480	(45,234)	27,619	21,536	17,277	12,915	4,846	32,191	116,384	224,362	3,021	227,383
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	13,677	13,677	13,677	58	13,735
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	462	5,729	-	-	6,191	6,191	43	6,234
مجموع الدخل الشامل	-	-	-	-	-	462	5,729	-	13,677	19,868	19,868	101	19,969
الاستهلاك المحول للمباني	-	-	-	-	-	-	(2,056)	-	2,056	-	-	-	-
توزيعات - إيضاح 19	-	-	-	-	-	-	-	-	(6,536)	(6,536)	(6,536)	-	(6,536)
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	-	1,462	1,462	-	-	-	(2,924)	-	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014	**103,732**	**49,480**	**(45,234)**	**29,081**	**22,998**	**17,739**	**16,588**	**4,846**	**38,464**	**129,716**	**237,694**	**3,122**	**240,816**
الرصيد كما في 1 يناير 2013	103,732	49,480	(45,234)	26,172	20,089	15,104	16,133	4,846	26,251	108,595	216,573	-	216,573
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	13,208	13,208	13,208	14	13,222
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	2,173	(1,056)	-	-	1,117	1,117	28	1,145
مجموع الدخل الشامل	-	-	-	-	-	2,173	(1,056)	-	13,208	14,325	14,325	42	14,367
الاستهلاك المحول للمباني	-	-	-	-	-	-	(2,162)	-	2,162	-	-	-	-
حيازة شركة تابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,979	2,979
توزيعات - إيضاح 19	-	-	-	-	-	-	-	-	(6,536)	(6,536)	(6,536)	-	(6,536)
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	-	1,447	1,447	-	-	-	(2,894)	-	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013	103,732	49,480	(45,234)	27,619	21,536	17,277	12,915	4,846	32,191	116,384	224,362	3,021	227,383

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع
دولة الكويت

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

(جميع المبالغ بالألف دينار كويتي مالم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2013
الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة		**13,735**	13,222
تسويات:			
الربح الناتج من صرف العملات الأجنبية		**(985)**	(897)
إيرادات توزيعات	6	**(1,985)**	(1,395)
صافي ربح محقق من بيع استثمار في أوراق مالية	6	**(1,152)**	(1,368)
ربح من بيع استثمارات عقارية	6	**(240)**	(1,058)
إيرادات إيجار من عقارات استثمارية	6	**(924)**	(853)
حصة في نتائج شركة زميلة		**-**	(336)
استهلاك		**3,097**	3,800
خسائر انخفاض في القيمة ومخصصات أخرى	7	**19,515**	18,158
عكس خسائر الانخفاض في القيمة		**(1,347)**	(439)
ربح العمليات قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**29,714**	28,834
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
المستحق من بنوك ومؤسسات مالية		**(5,964)**	12,631
مدينو تمويل		**(117,653)**	(215,313)
قروض وتسليفات		**-**	535
موجودات أخرى		**2,371**	(3,139)
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية		**92,229**	86,467
حسابات المودعين		**47,521**	154,516
مطلوبات أخرى		**7,456**	3,700
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**55,674**	68,231
الأنشطة الاستثمارية			
شراء استثمارات في أوراق مالية		**(8,296)**	(13,441)
المحصل من بيع استثمارات في أوراق مالية		**5,648**	28,140
حيازة شركات زميلة من خلال شركة تابعة		**(3,875)**	-
حيازة شركة تابعة		**-**	(3,442)
المحصل من بيع عقارات استثمارية	14	**3,600**	2,850
شراء استثمارات عقارية		**(38)**	-
(شراء)/ المحصل من ممتلكات ومعدات		**(1,610)**	335
إيرادات توزيعات مستلمة		**1,985**	1,395
المحصل من بيع بعض الموجودات من شركة زميلة		**-**	65
إيرادات تأجير مستلمة		**924**	853
صافي النقد (المستخدم في)/ الناتج من الأنشطة الاستثمارية		**(1,662)**	16,755
الأنشطة التمويلية			
توزيعات مدفوعة		**(6,548)**	(6,373)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(6,548)**	(6,373)
صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل		**47,464**	78,613
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**382,714**	304,101
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	21	**430,178**	382,714

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

1. التأسيس والأنشطة الأساسية

بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع ("البنك") هو شركة مساهمة عامة تأسست في الكويت في 13 مايو 1973، كبنك متخصص ويخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. إن أسهم البنك مدرجة لدى سوق الكويت للأوراق المالية.

في يونيو 2007، أصدر بنك الكويت المركزي رخصة للبنك للعمل كبنك إسلامي وذلك اعتباراً من 1 يوليو 2007، ومنذ ذلك التاريخ، يتم ممارسة جميع أنشطة البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة كما يتم إقرارها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنك.

إن النشاط الرئيسي للبنك هو تقديم الخدمات البنكية الإسلامية وشراء وبيع وتأجير العقارات وأنشطة تجارية أخرى. يتم القيام بالأنشطة التجارية على أساس شراء البضائع المختلفة وبيعها بالمرابحة بهامش دفتري قابل للتفاوض ويتم سدادها نقداً أو على أقساط.

يقع المركز الرئيسي للبنك في البرج الغربي – مجمع البنوك المشترك، ص. ب. 22822، الصفاة 13089، الكويت.

يعمل البنك من خلال 26 فرع محلي (31 ديسمبر 2013: 25) ويعمل لدى البنك 641 موظفاً كما في 31 ديسمبر 2014 (31 ديسمبر 2013: 601 موظفاً).

يمتلك البنك 73.6% من رأس المال المصدر لشركة رتاج للتأمين التكافلي ش.م.ك.م (رتاج) الكويت. تعمل شركة رتاج في مجال تقديم خدمات التأمين بما يتفق مع الشريعة الإسلامية.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للبنك وشركته التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 من قبل رئيس مجلس الإدارة بتاريخ 3 فبراير 2015 وفقاً لقرار مجلس إدارة البنك الصادر بتاريخ 14 يناير 2015.

إن الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك لها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت على مؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية، باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس حول المخصص المجمع والتي تحل محلها تعليمات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام، كما هو موضح بالسياسات المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم تحصيلها (إيضاح 2.5).

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو تلك المتاحة للبيع والممتلكات والمعدات وفقاً للقيمة العادلة.

لقد تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للبنك وشركة رتاج مدوراً لأقرب ألف ما لم يذكر غير ذلك.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة هي نفس تلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق المعايير الجديدة أو المعدلة التالية والقابلة للتطبيق على أنشطة المجموعة:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10، المعيار الدولي للتقارير المالية 12 ومعيار المحاسبة الدولي 27 – المنشآت الاستثمارية

إن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 تعرف المنشأة الاستثمارية وتقدم استثناءاً من شرط تجميع الشركات التابعة للمنشأة الاستثمارية. تم إدخال التعديلات اللاحقة على المعيار الدولي للتقارير المالية 12 ومعيار المحاسبة الدولي 27 لعرض متطلبات الإفصاح الجديدة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 32 مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 32: مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية توضح المقصود بعبارة "لديها حق قانوني حالي ملزم بالمقاصة" بالإضافة إلى معايير المقاصة الخاصة بآليات التسوية غير المتزامنة لبيوت المقاصة من أجل تلبية متطلبات المقاصة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 36 إفصاحات المبالغ الممكن استردادها للموجودات غير المالية

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 36: الانخفاض في قيمة الموجودات – إفصاحات المبالغ الممكن استردادها للموجودات غير المالية تستبعد النتائج غير المقصودة للمعيار الدولي للتقارير المالية 13 حول الإفصاحات المطلوبة بموجب معيار المحاسبة الدولي 36. إضافةً إلى ذلك، تتطلب هذه التعديلات الإفصاح عن المبالغ الممكن استردادها للموجودات أو وحدات توليد النقد التي تم لها تسجيل خسارة انخفاض القيمة أو عكسها خلال الفترة. لم يكن لتطبيق هذه التعديلات اي أثر على المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 39 استبدال المشتقات واستمرار محاسبة التحوط

تقدم هذه التعديلات إعفاءاً من شرط التوقف عن تطبيق محاسبة التحوط عندما تستوفي عملية استبدال الأداة المشتقة المصنفة كأداة تحوط شروطاً معينة. توضح هذه التعديلات أيضاً أنه يجب أن يتم إدراج اي تغير في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأداة تحوط نتيجة عملية الاستبدال ضمن تقييم وقياس فاعلية التحوط. تتطلب هذه التعديلات التطبيق بأثر رجعي.

تفسير لجنة معايير التقارير المالية 21 – ضرائب

يوضح التفسير كيفية المحاسبة عن الالتزام بسداد ضريبة مفروضة لا تعد كضريبة دخل. ويتناول التفسير تحديد الحدث الذي يتوجب معه دفع تلك الضريبة المفروضة ومتى يتعين الاعتراف بهذا الالتزام. صدر هذا التفسير بتاريخ 20 مايو 2013 ويسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014.

2.3 معايير وتفسيرات صادرة ولكن لم يسر مفعولها بعد

تم إصدار المعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات التالية ولكن لم يسر مفعولها حتى الآن ولم تقم المجموعة بتطبيقها مبكراً. تعتزم المجموعة تطبيق هذه المعايير عندما تصبح سارية المفعول.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9: "الأدوات المالية"

لا يزال إجراء التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 جارياً، وأصبح من المتوقع حالياً أن يكون التاريخ الفعلي لسريانه هو الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 وسوف يحل محل معيار المحاسبة الدولي 39. سوف تتغير الإرشادات الانتقالية الحالية بمجرد الانتهاء من وضع التصورات النهائية للمعيار. سوف يؤثر تطبيق المرحلة الأولى من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة. سوف تقوم المجموعة بتحديد الأثر المتعلق بالمراحل الأخرى، عندما يتم إصدار المعيار النهائي متضمناً كافة المراحل.

المعيار الدولي للتقارير المالية 14 – الحسابات التنظيمية المؤجلة (يسري مفعوله على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016)

إن المعيار الدولي للتقارير المالية 14 يحدد كيفية المحاسبة عن أرصدة الحسابات التنظيمية المؤجلة التي تنشأ من الأنشطة ذات الأسعار المقننة. إن هذا المعيار متوفر فقط للشركات التي تتبنى المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى والتي قامت بتسجيل أرصدة الحسابات المنتظمة المؤجلة وفقاً لمبادئها المحاسبية السابقة المتعارف عليها والمقبولة بصفة عامة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 – الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء (يسري مفعوله على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017)

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 15 كيفية وتوقيت اعتراف المنشأة بالإيرادات ويتطلب كذلك من تلك المنشآت تزويد مستخدمي البيانات المالية بإفصاحات تتضمن معلومات أكثر شمولية وذات صلة. ويوفر المعيار نموذجاً واحداً، يستند على مبادئ من خمس خطوات، ليتم تطبيقه على جميع العقود المبرمة مع العملاء.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11 المحاسبة عن عمليات حيازة الحصص في العمليات المشتركة (يسري مفعولها على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016)

تقدم التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11 إرشادات حول كيفية المحاسبة عن حيازة حصة في عملية مشتركة تلبي الأنشطة التي تندرج ضمنها تعريف الأعمال كما هو محدد في المعيار الدولي للتقارير المالية 3.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38 توضيح طرق الاستهلاك والإطفاء المقبولة (يسري مفعولها على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016).

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 تمنع المنشأت من استخدام طريقة الاستهلاك على أساس الإيرادات لكل من الممتلكات والمصانع والمعدات. بينما تقدم التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 38 افتراضاً قابلاً للنقض بأن الإيرادات لا تعتبر أساساً مناسباً لإطفاء أصل غير ملموس.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19 خطط المنفعة المحددة: مساهمات الموظفين (يسري مفعولها على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014)

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19 توضح كيفية قيام المنشأة بالمحاسبة عن مساهمات الموظفين أو الغير المرتبطة بخدمات خطط المنفعة المحددة، وذلك على أساس تحديد ما إذا كانت تلك المساهمات تعتمد على عدد سنوات خدمة الموظف أم لا.

التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2012 – 2014 (يسري مفعولها على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2016)

- المعيار الدولي للتقارير المالية 5 الموجودات غير المتداولة والمحتفظ بها لغرض البيع والعمليات المتوقفة

يُضاف إرشاداً محدداً للمعيار الدولي للتقارير المالية 5، للحالات التي تقوم فيها المنشأة بإعادة تصنيف أصل ما من محتفظ به لغرض البيع إلى محتفظ به لغرض التوزيع أو العكس صحيح، والحالات التي تتوقف فيها المحاسبة عن المحتفظ به لغرض التوزيع.

- المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات

يضاف إرشاداً إضافياً لتوضيح ما إذا كان عقد الخدمات سيتيح المشاركة المستمرة في الأصل المُخول لغرض تحديد الإفصاحات المطلوبة، بالإضافة إلى توضيح مدى قابلية تطبيق تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية 7 على إفصاحات المقاصة في البيانات المالية المرحلية المكثفة.

- معيار المحاسبة الدولي 19 منافع الموظفين

يوضح أن السندات الممتازة المستخدمة في تقدير سعر الخصم لمنافع نهاية الخدمة يجب أن تكون مقومة بنفس العملة التي سيتم دفع المنافع بها (لذلك، يجب أن يتم تقييم مدى عمق السوق بالنسبة للسندات الممتازة على مستوى العملة).

2.4 أساس التجميع

اندماج الأعمال

يتم استخدام طريقة الحيازة المحاسبية لاحتساب عمليات اندماج الأعمال كما في تاريخ الشراء، وهو التاريخ الذي يتم فيه انتقال السيطرة إلى المجموعة. تُسيطر المجموعة على الشركة المستثمر بها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- السلطة على الشركة المستثمر بها (على سبيل المثال: الحقوق القائمة التي تتيح لها قدرتها الحالية على توجيه أنشطة الشركة المستثمر بها)؛
- التعرض للعائدات المتغيرة أو امتلاك حقوق بها نتيجة مشاركتها في الشركة المستثمر بها، و
- قدرة المجموعة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر بها للتأثير على مبلغ العائدات.

عندما تكون حصة المجموعة في الشركة المستثمر بها أقل من أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مماثلة للشركة المستثمر بها، فإن المجموعة تراعي كافة الحقائق والظروف عند تقييم سيطرتها على الشركة المستثمر بها من عدمه، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع أصحاب حق التصويت الآخرين في الشركة المستثمر بها؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛
- حقوق تصويت المجموعة وحقوق التصويت المحتملة؛

تقوم المجموعة بقياس الشهرة كما في تاريخ الحيازة كـ:

- القيمة العادلة للمقابل المحول؛ بالإضافة إلى
- المبلغ المدرج للحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة؛ بالإضافة إلى
- إذا كان دمج الأعمال يتم على مراحل، القيمة العادلة لحصص حقوق الملكية الموجودة سابقاً في الشركة المشتراة؛ مطروحاً من
- صافي المبلغ المدرج للموجودات المقتناة والمطلوبات المفترضة والتي يمكن تحديدها.

عندما يكون الفائض بالسالب، يتم الاعتراف بالربح الناتج عن الشراء بأسعار منخفضة مباشرةً في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

تُحتمل تكاليف المعاملات، غير تلك المتعلقة بإصدار دين أو أوراق مالية تمثل حقوق ملكية، والتي تتكبدها المجموعة لإندماج أعمال كمصاريف عند تكبدها.

حصص غير مسيطرة

يتم عرض الحصص في حقوق ملكية الشركات التابعة التي لا تعود إلى المجموعة كحصص غير مسيطرة في بيان المركز المالي المجمع. تقاس الحصص غير المسيطرة بالحصة النسبية لصافي أصول الشركة التي يتم حيازتها، وتوزع الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى ولو تجاوزت نصيب الحصة غير المسيطرة في حقوق ملكية الشركة التابعة. يتم معالجة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كمعاملات مع ملاك حقوق ملكية المجموعة. تسجل الأرباح أو الخسائر نتيجة بيع الحصص غير المسيطرة دون فقدان السيطرة في حقوق الملكية.

الشركات التابعة

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة. يتم تجميع البيانات المالية للشركات التابعة ضمن البيانات المالية المجمعة اعتباراً من تاريخ نقل السيطرة إلى المجموعة وحتى التاريخ الذي تتوقف فيه تلك السيطرة. حيث تجرى التعديلات الضرورية على البيانات المالية للشركات التابعة لتتفق سياساتها المحاسبية مع تلك المطبقة في البنك. عند إعداد البيانات المالية المجمعة يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات فيما بين شركات المجموعة وكذلك أي إيرادات أو مصروفات غير محققة ناتجة عن تلك المعاملات. يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة إما كما بتاريخ تقرير المجموعة أو بتاريخ لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقرير البنك.

فقدان السيطرة

عندما يتم فقدان السيطرة، تقوم المجموعة باستبعاد موجودات والتزامات الشركة التابعة وأي حصص غير مسيطرة والمكونات الأخرى لحقوق الملكية المتعلقة بالشركة التابعة. يتم الاعتراف بأي فائض أو عجز ناتج عن فقدان السيطرة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. إذا احتفظت المجموعة بأي حصة في الشركة التابعة السابقة، عندئذ يتم قياس هذه الحصة بالقيمة العادلة بتاريخ فقدان السيطرة. لاحقاً، يتم المحاسبة عنها كشركة مستثمر بها محاسب عنها بطريقة حقوق الملكية او كأصل مالي وفقاً لمستوى تأثير الحصة المحتفظ بها.

2.5 الأدوات المالية - التصنيف والاعتراف وعدم الاعتراف وقياس الأدوات المالية

التصنيف

طبقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39، تقوم المجموعة بتصنيف الأدوات المالية كـ "موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة"، و"قروض ومدينون"، و"موجودات مالية متاحة للبيع" أو "مطلوبات مالية غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة". تحدد الإدارة التصنيف المناسب لكل أداة عند الاقتناء.

يتم تصنيف النقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية والمستحق من البنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك التورق ومديني التمويل والقروض والتسليفات وبعض الموجودات الأخرى كـ "قروض ومدينين".

قروض ومدينون

إن القروض والمدينون هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة غير مسعرة في سوق نشط. يقوم البنك بتقديم المنتجات والخدمات التي تتفق مع تعليمات الشريعة الإسلامية مثل المرابحة والإستصناع والإجارة والتورق التي يتم تصنيفها كقروض ومدينين ويعرض كـ"مديني التمويل" في بيان المركز المالي المجمع. إن المبالغ المستحقة يتم تسويتها على أقساط أو على أساس الدفع الأجل.

إن المرابحة هي اتفاقية بيع سلع وعقارات لعميل "مع وعد بالشراء" بسعر يتضمن التكلفة مضافاً إليها نسبة ربح متفق عليه وذلك بعد قيام البنك باقتناء الأصل.

الإستصناع هو عقد بيع مبرم بين مالك العقد والمقاول حيث يتعهد المقاول بناء على طلب مالك العقد بتصنيع واقتناء المنتج موضوع العقد وفقاً للمواصفات وبيعه لمالك العقد مقابل سعر متفق عليه وفقاً لطريقة سداد سواء من خلال السداد المقدم أو بالأقساط أو بتأجيل السداد إلى تاريخ مستقبلي محدد.

الوكالة هي اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة بتقديم مبلغ من المال إلى عميل بموجب ترتيبات وكالة، ويقوم هذا العميل باستثمار هذا المبلغ وفقاً لشروط محددة مقابل أتعاب. ويلتزم الوكيل برد المبلغ في حالة التخلف أو الإهمال أو الإخلال بأي من بنود وشروط الوكالة.

عندما تكون المجموعة الطرف المؤجر

مدينو الإجارة
إن الإجارة هي معاملة إسلامية تشتمل على الشراء والإيجار المباشر لأي أصل بالتكلفة التي تضمن أن يحول المؤجر للمستأجر الحق في استخدام الأصل خلال المدة الزمنية المتفق عليها مقابل دفعة أو مجموعة من الدفعات. وفي نهاية مدة الإيجار، يكون للمستأجر الخيار في شراء الأصل. تم تسجيل مديني الإجارة بالحد الأدنى للدفعات الإيجارية التراكمية المستحقة ناقص مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد، ويتم تقديمها بصافي الإيرادات المؤجلة.

عقود الإيجار التشغيلي
يتم اعتبار عقود الإيجار التي يحتفظ المؤجر خلالها بمنافع ومخاطر ملكية الموجودات المؤجرة على أنها عقود تأجير تشغيلي.

يتم تسجيل الموجودات المؤجرة بمبالغ تساوي صافي الاستثمارات القائمة في عقود الإيجار.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

هذه الموجودات المالية هي إما موجودات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة أو تلك التي تُصنف كـ "استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" عند الاعتراف الأولي. يتم تصنيف الأصل المالي في هذه الفئة فقط إذا تم حيازته في الأساس لغرض تحقيق ربح من تقلب سعره على المدى القصير أو تم تصنيفه من قبل الإدارة وفقاً لإدارة مخاطر أو استراتيجية استثمار موثقة وتم رفع تقرير بذلك إلى أعضاء الإدارة العليا وفقاً لهذا الأساس.

موجودات مالية متاحة للبيع

تتضمن الموجودات المالية المتاحة للبيع استثمارات في أسهم ملكية وأوراق دين (على سبيل المثال صكوك). إن الاستثمارات في أسهم المصنفة كمتاحة للبيع هي تلك الاستثمارات التي لا يتم تصنيفها كمحتفظ بها للمتاجرة ولا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. إن أوراق الدين ضمن هذه الفئة هي تلك الأوراق التي يُنوى الاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي يمكن بيعها تلبيةً لاحتياجات السيولة أو استجابةً للتغيرات في ظروف السوق.

بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مع تسجيل الأرباح أو الخسائر غير المحققة في الدخل الشامل الآخر وتسجل ضمن احتياطي الاستثمارات المتاحة للبيع حتى يتم استبعاد الاستثمار، وفي هذه الحالة، يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتراكمة ضمن الإيرادات التشغيلية الأخرى، أو يتم اعتبار الاستثمار منخفض القيمة عندما يتم إعادة تصنيف الخسائر المتراكمة من احتياطي الاستثمارات المتاحة للبيع إلى بيان الربح أو الخسارة ضمن تكاليف التمويل. وتسجل الفوائد المكتسبة أثناء الاحتفاظ بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع كإيرادات فوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

المطلوبات المالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن المطلوبات المالية التي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة يتم تصنيفها كـ "مطلوبات مالية غير تلك بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة".

تتضمن المطلوبات المالية المستحق للبنوك والمؤسسات المالية وحسابات المودعين الناشئة عن عقود المضاربة والوكالة. إن المضاربة هي عقد بين البنك والعميل حيث يتفق الطرفان على توزيع الربح المحقق من ودائع وحسابات العملاء الاستثمارية حسب المتفق عليه مع العملاء. إن الوكالة هي عقد بين البنك والعميل حيث يوافق البنك على تقديم معدل عائد متوقع على العمليات التي يدخلها البنك بالنيابة عن العميل.

الاعتراف وعدم الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع النظامية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية (التاريخ الذي يتسلم فيه البنك أو يسلم الأصل المالي). ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الربح أو الخسارة المجمع أو في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المجمع وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية.

إن عمليات الشراء والبيع النظامية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

لا يتم الاعتراف بالموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما:

- تنقضي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية؛ أو
- تحتفظ المجموعة بالحق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، لكن مع تحمل التزام بدفع التدفقات النقدية بالكامل دون تأخير إلى طرف آخر بموجب اتفاقية تنص على ذلك؛ أو
- تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو أن تكون (أ) قامت بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل أو (ب) لم تقم المجموعة بتحويل كافة المخاطر أو المنافع المرتبطة بالأصل وكذلك لم تحتفظ بهما لكنها فقدت السيطرة على الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها للحصول على تدفقات نقدية من أحد الأصول ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر أو المنافع المرتبطة بالأصل، ولم تقم بتحويل السيطرة على الأصل؛ فإن الأصل يتحقق إلى الحد الذي يبقى المجموعة عنده مستمرة في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية للأصل والحد الأقصى للمبلغ الذي كان يتعين على المجموعة سداده، أيهما أقل.

لا يتم الاعتراف المطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالالتزامات المرتبطة بالمطلوبات المالية أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحية استحقاقها. في حالة استبدال مطلوبات مالية قائمة بمطلوبات أخرى من قبل نفس المقرض وذلك بشروط تختلف بشكل جوهري أو في حالة تعديل الشروط التعاقدية لالتزام قائم بشكل جوهري فإن ذلك الاستبدال أو التعديل يتم التعامل معه على أنه عدم اعتراف بالالتزام الأصلي واعتراف بالتزام جديد. يتم الاعتراف بالفرق في المبالغ المحملة في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

يدرج العقار الذي تم حيازته من تسوية دين بقيمة مديني التمويل ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لهذه الموجودات، أيهما أقل. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

القياس

يتم قيد كافة الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء الموجودات المالية المصنفة كـ "موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة". يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة للموجودات المالية المصنفة كـ "استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

يتم عند القياس اللاحق قياس وإدراج الموجودات المالية المصنفة كـ "الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" بالقيمة العادلة. يتم إدراج الأرباح / الخسائر المتحققة وغير المتحققة الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. يتم إدراج "القروض والمدينين" بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي مطروحاً منها أي مخصص للانخفاض في القيمة. أما بالنسبة للموجودات المصنفة كـ "الموجودات المالية متاحة للبيع" فيتم لاحقا قياسها بالقيمة العادلة، حتى يتم بيع الاستثمار أو استبعاده بطريقة أخرى، أو يتم تحديد انخفاض قيمته ويتم إثبات الأرباح / الخسائر المتراكمة، المدرجة سابقاً في الدخل الشامل الآخر، في بيان الربح أو الخسارة المجمع للسنة.

يتم لاحقاً قياس "المطلوبات المالية غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة" بالتكلفة المطفأة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها

في كل تاريخ تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. وتنخفض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية في حال توافر دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي بالأصل ("حدث خسارة متكبدة") وأثر هذا الحدث على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية التي يمكن تقييمها بشكل موثوق به. قد يتضمن دليل الانخفاض في القيمة مؤشرات تدل على أن الدائنين أو مجموعة الدائنين يواجهون صعوبات أو تعثرات مالية في الأرباح أو الدفعات الرئيسية، أو احتمالية إشهار إفلاسهم أو إعادة تنظيم مالي آخر وحينما تشير البيانات الملحوظة إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية كالتغيرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية التي تتعلق بالتعثر.

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقوم المجموعة أولا بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة بشكل فردي للأصول المالية التي تعتبر جوهرية بشكل فردي، أو بشكل جماعي للأصول المالية التي لا تعتبر جوهرية بشكل فردي. وإذا لم تجد المجموعة دليلاً على انخفاض القيمة لأصل مالي تم تقييمه بشكل فردي، سواء كان جوهريا أم لا، فإنها تقوم بتضمين هذا الأصل في مجموعة أصول مالية ذات خصائص مخاطر ائتمانية متماثلة، حيث تقوم باختبار انخفاض قيمتها بشكل جماعي.

لا تدخل الموجودات التي يتم اختبار انخفاض قيمتها بشكل فردي والتي تم تسجيل خسارة انخفاض في قيمتها، أو استمر انخفاض قيمتها، ضمن عملية اختبار انخفاض قيمتها بشكل جماعي.

يتم قياس أي خسارة نتيجة الانخفاض في القيمة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة والتي لم يتم تكبدها بعد). يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة وفقاً لمعدل الفائدة الفعلية الأصلية للموجودات المالية.

تم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ويتم تسجيل الخسارة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. ويتم شطب القروض بالإضافة إلى المخصصات ذات الصلة نظراً لعدم وجود تصور واقعي للاسترداد المستقبلي وقد تم تسجيل كافة الضمانات أو تحويلها لصالح المجموعة. وإذا زاد أو انخفض مبلغ خسارة انخفاض القيمة المتوقعة في سنة لاحقة نظراً لوقوع حدث ما بعد تسجيل الانخفاض في القيمة، فإن خسارة الانخفاض في القيمة المسجلة سابقا يتم زيادتها أو تخفيضها من خلال تعديل حساب المخصص.

يتم تسجيل عكس خسائر انخفاض القيمة المسجل في السنوات السابقة عندما يظهر مؤشر أن خسائر انخفاض قيمة الأصل المالي لم تعد موجودة ويمكن ربط الانخفاض بصورة موضوعية بحدث يقع بعد تسجيل انخفاض القيمة. باستثناء الأدوات في أسهم المصنفة كمتاحة للبيع، فإنه يتم تسجيل عكس خسائر انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة المجمع إلى الحد الذي لا يتجاوز معه القيمة الدفترية للأصل تكلفته المطفأة في تاريخ العكس. بالنسبة للاستثمارات في أسهم متاحة للبيع، يتم تسجيل عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة من خلال بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر المجمع.

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاستردادها.

المخصص العام

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد أدنى على كافة التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها، بعد استبعاد بعض فئات الضمانات. يتم الاحتفاظ بالحد الأدنى للمخصص العام الذي يزيد عن نسبة الـ 1% الحالية للتسهيلات النقدية ونسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية كمخصص عام حتى صدور تعليمات أخرى من بنك الكويت المركزي.

التقاص

يتم التقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ الظاهر في بيان المركز المالي المجمع فقط عند وجود حق قانوني يلزم بإجراء التقاصي على المبالغ المسجلة وتنوي المجموعة تسوية هذه المبالغ على أساس الصافي.

ضمانات قيد البيع

تقوم المجموعة أحياناً بحيازة على موجودات غير نقدية لمديني التمويل وقروض وتسليفات. إن هذه الموجودات يتم إدراجها بالقيمة الدفترية للتسهيلات المرتبطة بها أو القيمة العادلة الحالية لتلك الموجودات أيهما أقل. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد وخسائر إعادة التقييم في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

الضمانات المالية

تمنح المجموعة خلال نشاطها الاعتيادي ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والضمان والقبولات. يتم إدراج الضمانات المالية في البيانات المالية المجمعة مبدئياً بالقيمة العادلة، والتي تمثل العلاوة المحصلة، في المطلوبات الأخرى. يتم إدراج العلاوة المحصلة في بيان الربح أو الخسارة المجمع ضمن بند "أتعاب وإيراد عمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. ويتم لاحقاً قياس الالتزام وفقاً لأفضل تقدير للمصروف المطلوب لسداد الالتزام الحالي بتاريخ التقرير أو المبلغ المعترف به ناقصاً الإطفاء المتراكم، أيهما أعلى. عندما يصبح السداد بموجب الضمان على وشك الاستحقاق، يتم تحميل القيمة الحالية لصافي الدفعات المتوقعة ناقصاً القسط غير المطفأ إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع.

يتم تقييم مدى انخفاض الضمانات المالية وخطابات الاعتماد ويتم احتساب مخصصات مقابل انخفاض القيمة بطريقة مماثلة لمديني التمويل.

2.6 تحقق الإيرادات

تتحقق الإيرادات من عمليات المرابحة والإستصناع ووكالة على أساس معدل العائد الفعلي والذي يتم تحديده عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي ولا يتم لاحقاً تغيير ذلك المعدل.

تتحقق الإيرادات من عمليات الإجارة على مدار عقد الإجارة بحيث يتحقق عائد ثابت على صافي قيمة الاستثمار القائمة.

يتضمن احتساب معدل العائد الفعلي جميع الأتعاب المدفوعة والمستلمة وتكاليف المعاملات وكذلك الخصم والعلاوات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العائد الفعلي.

يتحقق إيراد الأتعاب والعمولات المرتبط بمصاريف المعاملات والخدمات البنكية، عند تقديم الخدمة.

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات الأرباح. تتحقق الأتعاب الأخرى عندما يتم تقديم الخدمة.

تتحقق إيرادات التأجير من العقارات الاستثمارية على القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

عندما يتم تخفيض قيمة أداة مالية مصنفة كـ "مدينو تمويل" إلى قيمتها الاستردادية المقدرة، يتم الاعتراف بإيراداتها على الجزء الذي لم تنخفض قيمته على أساس معدل العائد الفعلي الأصلي الذي تم استخدامه لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس القيمة التي يمكن استردادها.

2.7 العملات الأجنبية

يتم قيد المعاملات بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية القائمة في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

إن البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمقومة بالعملات الأجنبية يتم تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" تدرج ضمن أرباح او خسائر التغير في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. بينما تدرج فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية المصنفة كموجودات مالية "متاحة للبيع" ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل.

2.8 توزيعات الأرباح للأسهم العادية

يتم إثبات توزيعات الأرباح على الأسهم العادية كالتزام ويتم خصمها من حقوق المساهمين عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك.

إن توزيعات أرباح السنة التي يتم الموافقة عليها بعد تاريخ التقارير المالية يتم الإفصاح عنها كأحداث بعد تاريخ التقارير المالية.

2.9 المساهمات القانونية

حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار مجلس إدارة المؤسسة والذي ينص على أنه يجب استبعاد المحول إلى الاحتياطي القانوني من ربح السنة عند تحديد الحصة.

ضريبة دعم العمالة الوطنية

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية طبقاً للقانون رقم 19 لعام 2000 وقرار وزارة المالية رقم 24 لعام 2006 بنسبة 2.5% من الدخل الخاضع للضريبة للسنة. بموجب القانون، إن توزيعات الأرباح النقدية من الشركات المدرجة والخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية تم خصمها من ربح السنة وذلك لتحديد الربح الخاضع للضريبة.

الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بنسبة 1% من الأرباح وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58.

2.10 النقد والنقد المعادل

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية المجمع، فإن النقد والنقد المعادل يتضمن النقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية (كما هو منصوص عليه في إيضاح 9)، معاملات التورق مع بنك الكويت المركزي، وتمويل المرابحة مع البنوك والمؤسسات المالية باستحقاق تعاقدي 90 يوماً أو أقل (كما هو منصوص عليه في إيضاح 10).

2.11 استثمارات في شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها. يتم المحاسبة عن الاستثمار في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. عندما يتم حيازة شركة زميلة والاحتفاظ بها فقط لإعادة بيعها، يتم المحاسبة عنها كموجودات غير متداولة محتفظ بها لإعادة بيعها طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم إدراج الاستثمار في شركة زميلة مبدئياً بالتكلفة ويتم تعديله فيما بعد لتغيرات ما بعد الحيازة في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة. تدرج الشهرة المرتبطة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفاؤها أو اختبارها بصورة مستقلة لتحديد الانخفاض في القيمة. تقوم المجموعة بإدراج حصته من إجمالي الأرباح أو الخسائر المعترف بها في الشركة الزميلة في بيان الربح أو الخسارة المجمع من تاريخ بدء سريان التأثير أو الملكية وحتى تاريخ توقفه. إن التوزيعات المستلمة من الشركة الزميلة تخفض القيمة الدفترية للاستثمار. إن التعديلات في القيمة الدفترية قد تكون أيضاً ضرورية للتغيرات في حصة المجموعة في الشركة الزميلة الناجمة من التغيرات في ملكية الشركة الزميلة والتي لم يتم تسجيلها في بيان الربح أو الخسارة الخاص بالشركة الزميلة. يتم إدراج حصة المجموعة من هذه التغيرات مباشرة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل المجمع.

يتم استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة من التعاملات مع الشركة الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة. وكذلك يتم استبعاد الخسائر غير المحققة ما لم تشر التعاملات إلى وجود دليل على انخفاض في قيمة الأصل الذي تم تحويله. يتم عمل تقييم لتحديد الانخفاض في قيمة الاستثمارات في شركة زميلة عندما يكون هناك دليل على انخفاض قيمة الأصل أو على أنه خسائر الانخفاض في القيمة والمدرجة في السنوات السابقة لم تعد موجودة. في حال وجود مثل هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقدير القيمة الممكن استردادها للأصل. يتم تسجيل عكس خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها سابقاً فقط إذا تم تغيير التقديرات المستعملة في تحديد قيمة الأصل الممكن استردادها منذ تاريخ تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة الأخيرة. إن عملية العكس محدودة بحيث أن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز القيمة الممكن استردادها ولا تتجاوز القيمة الدفترية التي قد يتم تحديد قيمتها في حالة عدم تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة للأصل في سنوات سابقة. يتم تسجيل هذا العكس في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة باستخدام سياسات محاسبية مماثلة إما لتاريخ تقرير المجموعة أو لتاريخ سابق لتاريخ تقرير المجموعة بأقل من ثلاثة أشهر. عندما يكون الأمر ممكناً، يتم عمل تعديلات لتأثيرات المعاملات الجوهرية أو الأحداث الأخرى التي حدثت بين تاريخ تقرير الشركة الزميلة وتاريخ تقرير المجموعة.

2.12 عقارات استثمارية

يتم تصنيف الأراضي والمباني التي لا يتم استخدامها بواسطة المجموعة، وإنما يتم اقتناؤها من أجل تأجيرها لفترات طويلة أو الاستفادة من ارتفاع قيمتها الرأسمالية كعقارات استثمارية. وتتضمن هذه أيضاً العقارات التي تم اقتناؤها من قبل المجموعة لتسوية مديني تمويل. تدرج العقارات الاستثمارية بالتكلفة التي تشمل سعر الشراء وتكاليف المعاملة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. لا يتم استهلاك الأراضي ذات التملك الحر. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المقدر لها وهو 20 سنة. ويتم تحديد القيمة العادلة دورياً بواسطة مقيمين خارجيين.

يتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات وتعديلها عند اللزوم في نهاية كل سنة. يتم مراجعة القيمة الدفترية لكل بند في تاريخ كل تقارير مالية لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض قيمتها. في حال وجود مثل هذا الدليل، يتم تخفيض الموجودات للقيمة التي يمكن استردادها وتؤخذ خسائر الانخفاض في القيمة إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع. يتم اختبار الانخفاض في القيمة عند أدنى مستوى من وحدة إنتاج النقد للأصل التابع لها.

يتم عدم تحقق العقارات الاستثمارية عندما يتم استبعادها أو عند عدم استخدامها بشكل دائم، مع عدم وجود منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من استبعادها. تتحقق الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد العقارات الاستثمارية في بيان الربح أو الخسارة المجمع في نفس الفترة التي تم فيها الاستبعاد.

تتم التحويلات إلى أو من العقارات الاستثمارية فقط عندما يوجد تغير في الاستخدام. لغرض التحويل من عقار استثماري إلى ممتلكات ومعدات، فإن التكلفة التقديرية للمحاسبة اللاحقة هي القيمة الدفترية كما في تاريخ تغير الاستخدام. إذا أصبحت الممتلكات والمعدات عقاراً استثمارياً، فإن المجموعة تقوم بالمحاسبة عن هذا العقار وفقاً للسياسة المتعلقة بالممتلكات والمعدات حتى تاريخ تغير الاستخدام.

عندما تبدأ المجموعة في إعادة تطوير عقار استثماري قائم بغرض بيع هذا العقار، فإنه يتم تحويله إلى عقارات للمتاجرة بالقيمة الدفترية.

2.13 ممتلكات ومعدات

يتم قياس الأراضي والمباني بالقيمة العادلة ناقصاً الاستهلاك المتراكم للمباني وخسائر انخفاض القيمة المسجلة بعد تاريخ إعادة التقييم. يتم إجراء التقييمات سنوياً للتأكد من أن القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمته الدفترية.

يتم تحميل تغييرات إعادة التقييم إلى احتياطي فائض إعادة التقييم في حقوق الملكية، باستثناء الحد الذي يتم عنده الاحتفاظ بانخفاض إعادة التقييم لنفس الأصل المسجل سابقاً ضمن بيان الربح أو الخسارة المجمع، حيث يتم في تلك الحالة تسجيل الزيادة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. يتم تسجيل العجز في إعادة التقييم في بيان الربح أو الخسارة المجمع باستثناء الحد الذي يتم عنده مقاصة الفائض الحالي لنفس الأصل المسجل في احتياطي فائض إعادة التقييم.

يتم إجراء التحويل السنوي من احتياطي فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المحتفظ بها بالفرق بين الاستهلاك الذي يستند إلى القيمة الدفترية المعاد تقييمها للموجودات والاستهلاك الذي يستند إلى التكلفة الأصلية للموجودات. إضافة إلى ذلك، فإنه يتم استبعاد الاستهلاك المتراكم كما في تاريخ إعادة التقييم لقاء إجمالي القيمة الدفترية للأصل ويتم إعادة إدراج صافي المبلغ إلى المبلغ المعاد تقييمه للأصل. عند الاستبعاد، يتم تحويل أي احتياطي إعادة تقييم يتعلق بأصل معين إلى الأرباح المحتفظ بها عند بيع ذلك الأصل.

تم تقدير العمر الإنتاجي للمباني بـ 20 سنة.

يتم إدراج قيمة أجهزة الحاسب الآلي والمعدات الأخرى بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكم في القيمة. يتم استهلاك الموجودات بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها بـ 3-5 سنوات.

2.14 قياسات القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه جراء بيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
- في حال غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام.

يجب أن يكون دخول المجموعة إلى السوق الرئيسي أو الأكثر ربحاً متاحاً.

يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي يتوفر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يتم تصنيف كافة الأصول والالتزامات، التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة، ضمن تسلسل القيمة العادلة، كما هو أدناه، استناداً إلى مدخلات المستوى الأقل التي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1- تعتبر المدخلات هي الأسعار المعلنة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة والتي يكون دخولها متاحاً للمنشأة كما في تاريخ القياس؛

المستوى 2- تعتبر المدخلات، بخلاف الأسعار المعلنة والمتضمنة في المستوى 1، ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى 3- تعتبر المدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام.

بالنسبة للأدوات المالية المتداولة في أسواق مالية منظمة، يتم تحديد القيمة العادلة لها بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام أسعار أوامر الشراء للموجودات وأسعار العروض للمطلوبات. يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة ووحدات استثمارية وأدوات استثمارية مماثلة بناء على آخر قيمة صافية معلنة لتلك الأصول.

تقدر القيمة العادلة للأدوات المالية غير المسعرة بالرجوع إلى القيمة السوقية للاستثمارات المشابهة أو بالاعتماد على التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة أو نماذج التقييم الأخرى الملائمة أو باستخدام الأسعار المعلنة من قبل السماسرة.

تقدر القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل العائد الحالي الساري في السوق للأدوات المالية المشابهة.

وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية، عند عدم القدرة على تقدير القيمة العادلة بصورة معقولة، يدرج الاستثمار بالتكلفة.

يأخذ قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على تحقيق المنافع الاقتصادية من خلال أفضل وأمثل استخدام للأصل أو ببيعه لمشارك آخر في السوق سيستخدم الأصل بأفضل وأحسن استخدام له.

وبالنسبة للأصول والالتزامات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت الانتقالات قد حدثت بين مستويات التسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

ومن أجل غرض إفصاحات القيمة العادلة، حددت المجموعة فئات للأصول والالتزامات على أساس طبيعة، خصائص، ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة على النحو الموضح أعلاه.

2.15 الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقارير مالية بتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصل ما قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عندما يجب اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما (أو الوحدة المنتجة للنقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) قد انخفضت قيمته ويخفض إلى قيمته الممكن استردادها. عند تحديد القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضرائب يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب، ويتم تأييد هذه العمليات الحسابية بمضاعفات التقييم وأسعار الأسهم المعلنة لشركات متداولة عامة أو بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

بالنسبة للموجودات الغير مالية التي لا تتضمن شهرة، يتم إجراء تقدير بتاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الممكن استردادها للأصل حيث إنه قد تم إدراج آخر خسارة من انخفاض القيمة. إن عملية العكس محدودة بحيث أن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز القيمة الممكن استردادها ولا تتجاوز القيمة الدفترية التي قد يتم تحديد قيمتها بعد استقطاع الاستهلاك في حالة عدم تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة للأصل في سنوات سابقة. يتم تسجيل هذا العكس في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

2.16 مكافأة نهاية الخدمة

تلتزم المجموعة بموجب قانون العمل الكويتي بسداد مستحقات الموظفين عند ترك الخدمة وفقاً لخطة مزايا محددة. إن خطة المزايا المحددة هذه غير ممولة وتستند إلى الالتزام الذي قد ينتج عن إنهاء خدمة الموظفين إجبارياً في تاريخ التقارير المالية ويعتبر هذا تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لهذا الالتزام.

2.17 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون من المحتمل ظهور حاجة إلى تدفق موارد اقتصادية، نتيجة لأحداث وقعت في الماضي، من أجل سداد التزام حالي أو قانوني أو استدلالي ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق منه.

2.18 أسهم الخزينة

تظهر ملكية البنك لأسهمه بتكلفة الاقتناء ويتم ادراجها في حقوق الملكية. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة، تُحمل تكلفة المتوسط الموزون للأسهم المعاد حيازتها إلى حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أسهم الخزينة، تضاف الأرباح إلى حساب مستقل ضمن حقوق الملكية ("احتياطي أسهم الخزينة") وهو احتياطي لا يمكن توزيعه حتى استبعاد جميع أسهم الخزينة. تحمل أية خسائر محققة على نفس الحساب بما يتناسب مع حد رصيد الدائن في هذا الحساب. تحمل اية خسائر بالزيادة اولاً على الأرباح المحتفظ بها ثم على الاحتياطي الاختياري والاحتياطي القانوني. يتم استخدام الأرباح المحققة لاحقاً من بيع اسهم الخزينة أولاً في مقاصة أية خسائر مسجلة سابقاً وفقاً لترتيب الاحتياطيات والأرباح المحتفظ بها وحساب احتياطي أسهم الخزينة. لا يتم توزيع أي أرباح نقدية قد يقترحها البنك على هذه الأسهم. إن إصدار أسهم المنحة يزيد في عدد الأسهم نسبياً ويخفض متوسط التكلفة لكل سهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

2.19 الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يتم الاعتراف بالموجودات المحتملة في البيانات المالية المجمعة ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية.

لا يتم الاعتراف بالالتزامات المحتملة في البيانات المالية المجمعة ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق الموارد الاقتصادية مستبعداً.

2.20 المعلومات القطاعية

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يرتبط بأنشطة الأعمال التي قد تؤدي إلى تحقيق أرباح أو تكبد خسائر. تستخدم إدارة المجموعة قطاعات التشغيل لتخصيص المصادر وتقييم الأداء. يتم تجميع قطاعات التشغيل والمنتجات والخدمات وفئة العملاء التي تتمتع بخصائص اقتصادية مماثلة ويتم رفع تقارير عنها كقطاعات إذا كان ذلك مناسباً.

2.21 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد المجموعة للبيانات المالية المجمعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المتعلقة بها وكذلك الإفصاح عن المطلوبات الطارئة. ولكن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلات مادية على القيمة الدفترية لهذه الموجودات أو المطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

الأحكام

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات والتي لها الأثر الأكبر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الاستثمارات

تقرر إدارة المجموعة عند حيازة استثمار فيما لو يجب أن تصنف كـ"موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" أو "موجودات مالية متاحة للبيع".

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات كـ"موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" إذا تم حيازتها بغرض تحقيق ارباح في الأجل القصير أو إذا كانت تعتزم إدارتها وتقديم تقارير عن أدائها على أساس القيمة العادلة طبقاً لاستراتيجية إدارة استثمار معتمدة. يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كـ "متاحة للبيع".

انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع

تقوم المجموعة بمعاملة "الموجودات المالية المتاحة للبيع" في أسهم كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها. إن عملية تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" تتطلب أحكام هامة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم - من بين عوامل أخرى - التقلبات العادية في أسعار الأسهم للاستثمارات المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للاستثمارات غير المسعرة. يمكن اعتبار الانخفاض في القيمة مناسب عند وجود دليل على تراجع المركز المالي للشركة المستثمر بها، أو لأداء الصناعة والقطاع أو التغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية من أنشطة العمليات والتمويل.

تصنيف العقارات الاستثمارية

تقرر الإدارة عند حيازة العقارات ما إذا كان يتوجب تصنيفها كعقارات للمتاجرة أو استثمارية.

تقوم المجموعة بتصنيف العقارات كـ "عقارات للمتاجرة" إذا تم حيازتها بشكل رئيسي لبيعها في النشاط الاعتيادي للأعمال.

وتصنف المجموعة العقارات كـ "عقارات استثمارية" إذا تم حيازتها لتحقيق إيراد إيجارات أو لتقييم رأس المال أو لاستخدام مستقبلي غير محدد.

كما تصنف المجموعة العقارات كـ "عقارات قيد التطوير" إذا تم اقتنائها بنية تطويرها.

عدم التأكد من التقديرات والافتراضات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقارير المالية والتي لها أثر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

خسائر انخفاض القيمة على مديني التمويل والقروض والتسليفات والاستثمارات في أدوات الدين

تقوم المجموعة بمراجعة القروض *والتسليفات* غير المنتظمة ومديني التمويل والاستثمارات في أدوات الديون بشكل دوري لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص في بيان الربح أو الخسارة المجمع. وبصفة خاصة يجب أن تقدر الإدارة مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تلك التقديرات تستند بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

تقييم الأدوات المالية والعقارات الاستثمارية ذات المدخلات الجوهرية غير الملحوظة

تتضمن أساليب تقييم الأدوات المالية والعقارات الاستثمارية ذات المدخلات الجوهرية غير الملحوظة تقديرات مثل التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات الشروط والمخاطر المماثلة، وآخر معاملات تمت بالسوق على أسس تجارية متكافئة، القيمة العادلة الحالية لأدوات أخرى مماثلة، ونماذج تقييم ..إلخ.

إن أية تغييرات في هذه التقديرات والافتراضات وكذلك استخدام تقديرات وافتراضات مختلفة ولكن معقولة قد تؤثر على القيم الدفترية للموجودات المالية غير المسعرة والعقارات الاستثمارية.

3. إيرادات تمويل

	31 ديسمبر	
	2014	2013
إيرادات مرابحة	**25,423**	26,842
إيرادات وكالة	**18,658**	15,701
إيرادات إجارة	**9,616**	8,333
أخرى	**292**	450
	53,989	51,326

4. توزيعات للمودعين وتكلفة التمويل

أقر مجلس إدارة البنك نسب أرباح المودعين بناءً على نتائج أعمال السنة.

5. إيرادات أتعاب وعمولات

تتمثل في ايرادات مكتسبة من تقييم عقارات، أتعاب إدارة عقارات، اعتمادات مستندية، خطابات ضمان، بطاقات إئتمانية وأتعاب نقاط البيع إلخ.

6. إيرادات استثمارات

	31 ديسمبر	
	2014	2013
إيرادات توزيعات	**1,985**	1,395
صافي ربح محقق من الاستثمار في أوراق مالية	**1,152**	1,368
ربح من بيع عقارات استثمارية (إيضاح 14)	**240**	1,058
إيرادات إيجار من عقارات استثمارية	**924**	853
	4,301	4,674

7. خسارة انخفاض في القيمة ومخصصات أخرى

	31 ديسمبر	
	2014	2013
مدينو تمويل (إيضاح 11)	**19,166**	16,992
رد انخفاض في قيمة التسهيلات الائتمانية غير النقدية	**(64)**	(195)
موجودات مالية متاحة للبيع	**321**	664
خسارة نتيجة التقييم العادل لحصص الملكية المحتفظ بها سابقاً	**-**	687
خسارة الانخفاض في قيمة موجودات أخرى	**92**	10
	19,515	18,158

8. ربحية السهم الأساسية والمخففة

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخففة بتقسيم ربح السنة العائد لمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة، ناقصاً أسهم الخزينة. تحتسب ربحية السهم كما يلي:

	31 ديسمبر	
	2014	2013
ربح السنة العائد لمساهمي البنك	13,677	13,208

	أسهم (بالألف)	
	31 ديسمبر	
	2014	2013
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة	1,037,327	1,037,327
ناقصاً: المتوسط المرجح لعدد أسهم الخزينة	(103,638)	(103,638)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة	933,689	933,689

	فلس	
ربحية السهم الأساسية والمخففة	14.65	14.15

9. النقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية

	31 ديسمبر	
	2014	2013
النقد	8,808	7,675
أرصدة لدى بنوك أخرى ومؤسسات مالية	6,439	10,317
أرصدة لدى بنك الكويت المركزي	2,371	8,373
	17,618	26,365

10. المستحق من بنوك ومؤسسات مالية

	31 ديسمبر	
	2014	2013
عمليات تورّق مع بنك الكويت المركزي - (استحقاق تعاقدي لمدة 90 يوماً أو أقل)	338,037	292,966
تمويل مرابحات لدى بنوك ومؤسسات مالية - (استحقاق تعاقدي لمدة 90 يوماً أو أقل)	74,523	63,383
تمويل مرابحات لدى بنوك ومؤسسات مالية - (استحقاق تعاقدي لمدة تزيد عن 90 يوماً)	11,356	5,392
	423,916	361,741

11. مدينو تمويل

يمثل مدينو التمويل تلك التسهيلات التي يقدمها البنك لعملائه في صورة عقود مرابحة، وكالة، إجارة وأخرى. وعند الضرورة يتم تغطية مديني التمويل بضمانات كافية للحد من مخاطر الائتمان ذات الصلة. ويشمل مدينو التمويل ما يلي:

	31 ديسمبر	
	2014	2013
مدينو التمويل		
مدينو مرابحة	472,264	440,451
مدينو وكالة	496,626	448,999
مدينو إجارة	187,591	170,198
أرصدة مدينة أخرى	28,788	18,332
	1,185,269	1,077,980
ناقص: الأرباح المؤجلة	(71,583)	(63,916)
صافي المديونية	1,113,686	1,014,064
ناقص: مخصص الانخفاض في القيمة	(42,089)	(34,273)
	1,071,597	979,791

فيما يلي مزيد من التحليل لمديني التمويل استناداً إلى فئة الموجودات المالية:

	31 ديسمبر	
	2014	2013
شركات	**912,189**	828,613
أفراد	**201,497**	185,451
	1,113,686	1,014,064
ناقصاً: الانخفاض في القيمة	**(42,089)**	(34,273)
	1,071,597	979,791

الحركة في الانخفاض في القيمة:

	2014			2013		
	مخصص محدد	مخصص عام	المجموع	مخصص محدد	مخصص عام	المجموع
الرصيد كما في 1 يناير	**8,360**	**25,913**	**34,273**	9,822	23,284	33,106
مخصص محمل (إيضاح 7)	**10,728**	**8,438**	**19,166**	6,841	10,151	16,992
مبالغ مشطوبة	**(11,350)**	**-**	**(11,350)**	(15,916)	-	(15,916)
إعادة تصنيف مخصص	**-**	**-**	**-**	7,573	(7,573)	-
معاد تصنيفه من / إلى بنود غير نقدية	**-**	**-**	**-**	40	51	91
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**7,738**	**34,351**	**42,089**	8,360	25,913	34,273

ترى الإدارة أن مخصص الانخفاض في قيمة التسهيلات الائتمانية يتفق من جميع النواحي المادية مع متطلبات بنك الكويت المركزي الخاصة بالمخصصات المحددة. إن الفائض في المخصص العام الناتج عن التغير في معدل المخصص العام كما في مارس 2007 يبلغ 5,044 ألف دينار كويتي وهو محتفظ به كمخصص عام حتى صدور تعليمات أخرى من بنك الكويت المركزي.

ان مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية هو 3,175 ألف دينار كويتي (2013: 3,239 ألف دينار كويتي) تم إثباته ضمن المطلوبات الأخرى (إيضاح 18).

بموجب المرسوم الأميري رقم 32 لسنة 1992 ورقم 41 لسنة 1993 ("المرسوم") والتعديلات اللاحقة له، فإنه ينبغي إضافة أية عمليات استرداد للمخصصات المحملة كما في 31 ديسمبر 1991، المتعلقة بالقروض والتسليفات ومديني التمويل والاستثمارات والتي لم يتم شراؤها بموجب المرسوم، لحساب بنك الكويت المركزي. خلال السنة، استرد البنك مبلغ لا شيء (2013: 6,322 ألف دينار كويتي) مقابل تلك الارصدة التي تم التنازل عنها لصالح بنك الكويت المركزي.

12. استثمار في أوراق مالية

	31 ديسمبر	
	2014	2013
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:		
أوراق مالية مسعرة	**100**	-
موجودات مالية متاحة للبيع		
أوراق مالية مسعرة	**18,929**	15,146
صناديق غير مسعرة	**402**	492
أوراق مالية غير مسعرة	**34,056**	33,117
استثمارات في صكوك	**7,591**	8,844
	60,978	57,599
	61,078	57,599

13. استثمار في شركات زميلة

	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي	حصة الملكية %			
			2014	2013	2014	2013
المجموعة المالية الكويتية ش.م.ك.م.	الكويت	مؤسسة مالية	50	50	-	-
شركة مشاريع الكويت للمقاولات والمباني ش.م.ك.م.	الكويت	مقاولات	50	50	-	-
الشركات الزميلة						
شركة بارتنر العقارية ذ.م.م.	الكويت	عقارات	25.5	-	1,530	-
شركة التطوير العقاري ش.م.ك.م.	الكويت	عقارات	50	-	2,345	-
					3,875	-

لا يوجد تسعيرات معلنة لأي من الشركات الزميلة للمجموعة. كما أنه لا يوجد قيود هامة على قدرة الشركات الزميلة على تحويل الأموال للبنك على شكل توزيعات أرباح نقدية أو سداد قروض أو تسليفات. قامت المجموعة بتخفيض قيمة استثماراتها في المجموعة المالية الكويتية وشركة مشاريع الكويت للمقاولات والمباني إلى لا شيء خلال السنوات السابقة.

14. عقارات استثمارية

	31 ديسمبر	
	2014	2013
الرصيد كما في 1 يناير	45,669	44,881
المكتسب مقابل تسوية مديني تمويل	8,000	-
إضافات	38	-
ناتج عن حيازة شركة رتاج	-	3,190
استبعاد	(3,360)	(1,792)
استهلاك	(208)	(610)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	50,139	45,669

تم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2014 بمبلغ 63,623 ألف دينار كويتي (2013: 51,587 ألف دينار كويتي) والتي تم تحديدها بواسطة مقيمي عقارات مستقلين لديهم مؤهلات ملائمة وخبرات حديثة في تقييم العقارات في تلك المواقع. وقد تم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى نهج السوق وخلال عملية تقييم القيمة العادلة لتلك العقارات، تبين أن الاستخدام الحالي للعقارت هو أفضل وأمثل استخدام لها، حيث إن المدخلات الأكثر جوهرية هي سعر المتر المربع وإيرادات الإيجار السنوية. كما أنه لم يطرأ أي تغيير في طريقة التقييم المتبعة خلال السنة.

كما في 31 ديسمبر 2014 و2013، تم تصنيف كافة العقارات الاستثمارية للمجموعة ضمن المستوى 3 لتسلسل القيمة العادلة.

خلال السنة، تم بيع عقارات استثمارية بمبلغ 3,360 ألف دينار كويتي (2013: 1,792 ألف دينار كويتي) بمقابل نقدي قدره 3,600 ألف دينار كويتي (2013: 2,850 ألف دينار كويتي) مما نتج عنه صافي أرباح بمبلغ 240 ألف دينار كويتي (2013: 1,058 ألف دينار كويتي) (إيضاح 6).

فيما يلي إفصاحات تسلسل القيمة لاعادلة لفئات العقارات الاستثمارية:

الوصف	أسلوب التقييم	مدخلات جوهرية غير ملحوظة	متوسط المدخلات غير الملحوظة	علاقة المدخلات غير الملحوظة بالقيمة العادلة
مباني مقامة على أراضي	أسلوب العائد والمقارنة السوقية	سعر السوق المقدر للأراضي (لكل متر مربع)	650 د.ك – 8,750 د.ك	كلما زاد سعر المتر مربع، كلما زادت القيمة العادلة
		معدل العائد	من 9% – 10%	كلما زاد معدل العائد، كلما زادت القيمة
أراضي ملك حر	أسلوب المقارنة السوقية	سعر السوق المقدر للأراضي (لكل متر مربع)	650 د.ك – 8,750 د.ك	كلما زاد سعر المتر مربع، كلما زادت القيمة العادلة

إن التقييم يعكس ظروف السوق كما في تاريخ التقرير مع فارق زمني لا يزيد عن شهرين.

15. ممتلكات ومعدات

تم إعادة تقييم الأراضي ذات الملك الحر والمباني في 31 ديسمبر 2014 بمبلغ 21,423 ألف دينار كويتي (2013: 18,177 ألف دينار كويتي) باستخدام متوسط القيم العادلة التي تم تحديدها من قبل اثنين مقيمين خارجيين لديهما مؤهلات ملائمة وخبرات حديثة في تقييم العقارات في تلك المواقع. وقد تم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى أسلوب السوق وتم تضمينها في المستوى 3 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وخلال عملية تقييم القيمة العادلة لتلك العقارات، تبين أن الاستخدام الحالي للعقارات هو أفضل وأمثل استخدام لها. كما أنه لم يطرأ أي تغيير في طريقة التقييم المتبعة خلال السنة. بلغت المعدات الأخرى المدرجة بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم 3,594 ألف دينار كويتي (2013: 2,391 ألف دينار كويتي).

إذا تم تسجيل مباني بالتكلفة ناقص الاستهلاك، فإن صافي القيمة الدفترية التي كان سيتم تضمينها في البيانات المالية المجمعة هي 6,756 ألف دينار كويتي (2013: 6,920 ألف دينار كويتي).

16. المستحق للبنوك والمؤسسات المالية

	31 ديسمبر	
	2014	2013
مرابحات مستحقة إلى البنوك	**153,822**	100,417
مرابحات مستحقة إلى مؤسسات مالية	**239,014**	195,467
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك والمؤسسات المالية	**4,534**	9,257
	397,370	305,141

17. حسابات المودعين

تتمثل حسابات المودعين في حسابات جارية وحسابات إدخار ومضاربة ووكالة.

18. مطلوبات أخرى

	31 ديسمبر	
	2014	2013
أرباح مستحقة للمودعين	**2,532**	1,735
مخصص للتسهيلات غير النقدية (إيضاح 11)	**3,175**	3,239
مخصص مزايا ما بعد التوظيف	**9,604**	9,711
أوامر دفع وشراء	**6,622**	4,389
توزيعات أرباح دائنة	**1,066**	1,078
مصاريف مستحقة	**2,423**	2,493
أخرى	**12,178**	9,002
	37,600	31,647

19. حقوق المساهمين

(أ) رأس المال

يتكون رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع من 1,037,326,672 سهم عادي قيمة كل منها 100 فلس (2013: 1,037,326,672 سهم قيمة كل سهم 100 فلس).

(ب) أسهم خزينة

	31 ديسمبر	
	2014	2013
عدد أسهم الخزينة (ألف سهم)	103,638	103,638
نسبة أسهم الخزينة	%9.99	%9.99
تكلفة الأسهم (ألف دينار كويتي)	45,234	45,234
القيمة السوقية للأسهم (ألف دينار كويتي)	25,702	30,055

بلغ سعر المتوسط المرجح للقيمة السوقية لأسهم البنك للسنة الحالية 303 فلس.

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية من قبل المساهمين لشراء أسهم الخزينة بحد أقصى يبلغ 10% من رأس مال البنك. لا يجوز التوزيع من الاحتياطيات المعادلة لتكلفة أسهم الخزينة المحتفظ بها.

تم تخصيص مبلغ بقيمة 45,234 ألف دينار كويتي من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري بما يعادل تكلفة أسهم الخزينة المحتفظ بها من قبل المجموعة وهو غير قابل للتوزيع طوال مدة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

(ج) توزيعات أرباح

خلال اجتماع مجلس الإدارة المنعقد في 14 يناير 2015، اقترح أعضاء مجلس إدارة البنك توزيعات أرباح نقدية بقيمة 9 فلس لكل سهم بمبلغ 8,403 ألف دينار كويتي (2013: 7 فلس لكل سهم بمبلغ 6,536 ألف دينار كويتي) على الأسهم القائمة (باستثناء أسهم الخزينة) فيما يتعلق بالسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014. يخضع هذا الاقتراح لموافقة الجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

تمت الموافقة على التوزيعات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 من قبل المساهمين في الجمعية العمومية السنوية المنعقدة في 30 مارس 2014.

20. احتياطيات أخرى

وفقاً لقانون الشركات والتعديلات اللاحقة له والنظام الأساسي للبنك، فإنه يتعين على البنك تحويل نسبة 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي القانوني. إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح بنسبة 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد. قام البنك بتحويل مبلغ 1,462 ألف دينار كويتي إلى الاحتياطي القانوني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 (31 ديسمبر 2013: 1,447 ألف دينار كويتي).

وفقاً للنظام الأساسي للبنك يتعين على البنك تحويل 10% من ربح السنة (بعد مقاصة الخسائر المتراكمة المرحلة) قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري. وقد يتم ايقاف مثل هذه التحويلات السنوية بقرار من الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك بناءً على توصية من مجلس الادارة. قام البنك بتحويل مبلغ 1,462 ألف دينار كويتي إلى الإحتياطي الاختياري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 (31 ديسمبر 2013: 1,447 ألف دينار كويتي).

إن حساب علاوة إصدار الأسهم واحتياطي أسهم الخزينة غير قابل للتوزيع.

يمثل فائض إعادة التقييم فائض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للأراضي ملك حر والمباني (بالصافي بعد الاستهلاك الإضافي). يحول رصيد هذا الاحتياطي مباشرة إلى الأرباح المحتفظ بها عند استبعاد الموجودات الخاصة بها.

21. النقد والنقد المعادل

	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2013
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية (إيضاح 9)	17,618	26,365
عمليات تورق مع بنك الكويت المركزي (استحقاق تعاقدي لمدة 90 يوماً أو أقل) (إيضاح 10)	338,037	292,966
مرابحات مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى (استحقاق تعاقدي لمدة 90 يوماً أو أقل) (إيضاح 10)	74,523	63,383
	430,178	382,714

22. الالتزامات والمطلوبات المحتملة

تدخل المجموعة في عدة مطلوبات محتملة والتزامات قابلة للإلغاء من أجل الوفاء بالاحتياجات المالية للعملاء. وعلى الرغم من أن تلك المطلوبات قد لا تكون متضمنة في بيان المركز المالي المجمع، إلا أنها تتعرض لمخاطر الائتمان ولذلك فإنها تشكل جزءاً من إجمالي المخاطر التي تتعرض لها المجموعة. إن إجمالي الالتزامات والمطلوبات المحتملة هي:

	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2013
قبولات	32,643	12,737
اعتمادات مستندية	9,040	5,619
خطابات الضمان	135,667	113,450
التزامات بمنح تسهيلات قابلة للإلغاء	185,545	127,163
	362,895	258,969

23. أطراف ذات صلة

تتم تلك المعاملات مع بعض الأطراف ذات صلة (كبار المساهمين والشركات التابعة والشركات الزميلة وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين بالمجموعة وأفراد أسرهم المقربين والشركات التي يمتلكون فيها حصص جوهرية أو التي تمكنهم من مزاولة تأثير جوهري عليها) الذين تعاملوا مع المجموعة كعملاء ضمن النشاط الطبيعي للأعمال. إن مثل تلك المعاملات قد تمت على أساس نفس الشروط الأساسية، والتي تتضمن معدلات الربح وضمانات كتلك المطبقة في الوقت نفسه على معاملات مماثلة مع أطراف غير ذات صلة ولم تتضمن أكثر من القدر الطبيعي من المخاطر.

فيما يلي المعاملات والأرصدة مع أطراف ذات صلة والمتضمنة في البيانات المالية المجمعة:

	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة	الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة	2014	2013
الأرصدة					
مدينو تمويل	19,798	-	26,884	46,682	42,706
الودائع	2,596	1,807	1,068	5,471	3,888
العمليات					
مرابحات وإيرادات أخرى من تمويل إسلامي	117	-	407	524	206
التوزيعات للمودعين	1	1	2	4	3

فيما يلي المعاملات والأرصدة مع موظفي الادارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة كما في تاريخ التقارير المالية:

	2014		2013	
	عدد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية	المبلغ	عدد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية	المبلغ
أعضاء مجلس الإدارة				
مدينو تمويل	4	26,862	4	26,530
ودائع	9	561	8	2,787
ضمانات	4	46,313	2	35,364
موظفو الإدارة التنفيذية				
مدينو تمويل	5	22	8	72
ودائع	15	507	16	375

إن مكافآت موظفي الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة كانت كما يلي:

	31 ديسمبر	
	2014	2013
مكافأة موظفي الإدارة العليا:		
مزايا قصيرة الأجل	**1,402**	1,404
مزايا ما بعد التوظيف	**94**	73
	1,496	1,477

اقترح مجلس إدارة البنك مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 300 ألف دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 وذلك ضمن الحد المسموح به وفقاً للوائح المحلية وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. تم عكس مبلغ 235 ألف دينار كويتي خلال 2014 من مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقترحة بمبلغ 550 ألف دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013. وعليه، تم سداد صافي مبلغ 315 ألف دينار كويتي خلال 2014. تتضمن مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مكافآت مقابل مشاركاتهم في اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وفقاً لقرارات مجلس الإدارة.

بالإضافة إلى مكافأة أعضاء مجلس الإدارة تم دفع مبلغ 138 ألف دينار كويتي (2013: 120 ألف دينار كويتي) إلى رئيس مجلس الإدارة كما هو معتمد من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 30 مارس 2014 (2013: اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 20 مارس 2013).

24. المعلومات القطاعية

يتم تحديد قطاعات المجموعة التشغيلية استناداً إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل المدير التنفيذي وذلك لاستخدامها في القرارات الإستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال إستراتيجية تقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. يتم إدارة هذه القطاعات بشكل منفصل حيث إنه لكل منها طبيعة مختلفة من حيث المنتجات والخدمات وفئات العملاء وكذلك الاستراتيجيات التسويقية.

إن قطاعات الأعمال تستوفي شروط رفع تقارير القطاعات وهي كالتالي:

- قطاع الخدمات المصرفية التجارية والدولية - يقوم القطاع بتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للشركات، كما يقدم المرابحات التمويلية للسلع والعقارات وخدمات الإجارة وتسهيلات الوكالات.
- قطاع الخدمات المصرفية للأفراد - ويشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للأفراد كما يقدم المرابحات التمويلية للسلع والعقارات وخدمات الإجارة وتسهيلات الوكالات.
- قطاع الخزينة وإدارة الأموال والخدمات المصرفية للمؤسسات - وتشتمل على إدارة السيولة والبنوك المراسلة والمقاصة والمرابحات الاستثمارية واستبدال الودائع مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
- إدارة الاستثمار - وتشتمل على استثمار في شركات زميلة واستثمارات أخرى.
- أخرى - وتشتمل على كل ما لم يدخل ضمن القطاعات الموضحة أعلاه بالإضافة إلى البنود المتعلقة بالشركة التابعة.

تقوم الإدارة بمراقبة قطاعات الأعمال بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع المصادر وتقييم الأداء.

تقوم المجموعة بقياس أداء قطاعات التشغيل من خلال قياس ايرادات التشغيل بالقطاع والنتائج في نظام الادارة وإعداد التقارير.

تتكون موجودات القطاع بشكل رئيسي من جميع الموجودات وتتكون مطلوبات القطاع من جميع المطلوبات الخاصة بالقطاع.

	الخدمات المصرفية التجارية والدولية	الخدمات المصرفية للأفراد	إدارة الخزينة والصناديق والخدمات المصرفية للمؤسسات	إدارة الاستثمار	أخرى	المجموع
2014						
إيرادات تشغيل القطاع	**40,759**	**11,878**	**(2,848)**	**3,980**	**4,486**	**58,255**
نتائج القطاع						
- الاستهلاك	-	-	-	-	(3,097)	(3,097)
- خسارة الانخفاض في القيمة ومخصصات أخرى	(16,529)	(2,665)	-	(321)	-	(19,515)
- عكس خسائر الانخفاض في القيمة	358	705	-	284	-	1,347
ربح القطاع	**4,902**	**4,794**	**5,100**	**(728)**	**(333)**	**13,735**
موجودات القطاع	**887,400**	**214,887**	**411,768**	**115,721**	**32,803**	**1,662,579**
مطلوبات القطاع	**259,931**	**494,509**	**631,609**	**-**	**35,714**	**1,421,763**
2013						
إيرادات تشغيل القطاع	38,782	12,039	(875)	5,231	1,773	56,950
نتائج القطاع						
- الاستهلاك	-	-	-	-	(3,800)	(3,800)
- خسارة الانخفاض في القيمة ومخصصات أخرى	(15,349)	(1,458)	-	(1,351)	-	(18,158)
- عكس خسائر الانخفاض في القيمة	46	255	-	138	-	439
- حصة في نتائج شركة زميلة	-	-	-	336	-	336
ربح القطاع	6,080	5,929	5,822	151	(4,760)	13,222
موجودات القطاع	819,610	197,990	349,001	99,079	37,763	1,503,443
مطلوبات القطاع	161,401	479,429	606,843	-	28,387	1,276,060

تعمل المجموعة في الكويت فقط.

25. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

(أ) إستراتيجية استخدام الأدوات المالية

تتعلق أنشطة البنك بصورة رئيسية، باعتباره بنك إسلامي تجاري، بتأمين الأموال من خلال أدوات مالية تتماشى مع تعليمات الشريعة الإسلامية وفي ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي يتم توجيه تلك الأموال لأنشطة التمويل والاستثمار التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية لتحقيق أرباح. يتم اقتسام الأرباح بين المساهمين والمودعين وفقا لسياسات محددة مسبقا من قبل أعضاء مجلس الإدارة ولجنة الفتوى والتشريع. وتتنوع الأموال من حيث تواريخ استحقاقها بين قصيرة الأجل وطويلة الأجل وهى تتمثل بشكل رئيسي في الدينار الكويتي بخلاف العملات الأجنبية الرئيسية (وتشمل عملات دول مجلس التعاون الخليجي). بينما يتم توجيه الأموال، يركز البنك على سلامة تلك الأموال وكذلك الاحتفاظ بمعدلات سيولة كافية لمواجهة أية مطالبات قد يحل موعد استحقاقها. إن سلامة أموال المساهمين والمودعين تدعم أيضا من خلال تنويع أنشطة التمويل على كلا من القطاعات الجغرافية والاقتصادية وكذلك نوعية العملاء المقترضين.

(ب) الإطار العام لإدارة المخاطر

إن الهدف الرئيسي من إدارة المخاطر المتعلقة بنشاط المجموعة هو تحقيق التوازن الأمثل بين هدفين هما تحقيق أعلى ربح والحفاظ على رأس المال.

إن إطار إدارة المخاطر الذي تستخدمه المجموعة مصمم على أساس تلك الأهداف، ويهدف إلى تحديد الاعتبارات الخاصة لكل من المعنيين بالبنك على سبيل المثال المساهمين وبنك الكويت المركزي ووكالات التصنيف والعملاء والمودعين والجهات العامة.

إن التزام المجموعة بإنشاء وتطوير نظام إدارة مخاطر فعال، يتمثل في مسؤولية الإشراف والمراقبة المنوطة بها لجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة.

قامت المجموعة بوضع منهج رشيد للتعامل مع الخطر يعتمد على المبادئ الأساسية التالية، والتي تدعم الإطار العام لإدارة المخاطر لدى البنك:

- تدعيم الثقافة العامة والتي تقود إلى الاحتفاظ بإدارة فعالة للمخاطر;
- توظيف أفراد ذوي كفاءات ومؤهلات مهنية ملائمة للعمل بإدارة المخاطر;
- نظم ولوائح لتقدير وقبول الخطر في حدود معدلات ملائمة للعمليات مع الأفراد والمنتجات المختلفة وإدارة التمويل والاستثمار؛
- نظام تقرير للإدارة يوفر معلومات دقيقة عن المخاطر لأفراد الإدارة، والذي يتم تحديثه بصفة مستمرة وكذلك يتم تحديث ذلك النظام بأحدث الأدوات التحليلية والأنظمة الأخرى لتحديد وتقدير المخاطر بصورة مناسبة ومراقبة المركز وتحديد الأثر المحتمل لأفعال الإدارة.
- وجود وظيفة تدقيق داخلي للتحقق من مدى الالتزام المستمر بنظم إدارة المخاطر وكذلك التحقق من سلامة تلك النظم واللوائح.

إن البنك لديه قسم إدارة مخاطر، وهو المسؤول بشكل أساسي عن إدارة المخاطر لدى البنك. تم تصميم قسم إدارة المخاطر بطريقة تُسهل التركيز والاهتمام بكل نوع من المخاطر على حدة، على سبيل المثال مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (تتكون من مخاطر أسعار العملات ومخاطر معدلات ومخاطر حقوق الملكية) ومخاطر أخرى مثل مخاطر التشغيل.

تتضمن مناهج إدارة المخاطر لدى المجموعة:

- مناهج فعالة مثل المراجعة المستمرة التي تدعم سياسات ونظم إجراءات المجموعة وتطوير وتنمية أدوات قياس المخاطر - على سبيل المثال نماذج تصنيف المخاطر ونماذج السعر ونماذج القيمة المعرضة للمخاطر- ومراجعة مدخلات المخاطر المتعلقة بالتخطيط الإستراتيجي للمجموعة وكذلك تصميم ومراجعة المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك.
- مناهج مستمرة، مثل إدارة مدخلات المخاطر المتعلقة بتطبيقات تمويلية واستثمارية مقترحة، ومراجعة الالتزام السابق للموافقة على تسهيلات تمويلية واستثمارية، والمراجعة الدورية لمحافظ التمويل والاستثمار عن طريق تقارير ومؤشرات توضح المخاطر للإدارة العليا، وكذلك مراقبة مستمرة للمخاطر المرتبطة بكلا من السوق والتشغيل وأنظمة تقنية المعلومات.
- مناهج الحقائق الفعلية على سبيل المثال مراجعة العروض والاتجاهات والتغيرات المرتبطة بالمخصصات وشطب الديون واستبعاد الاستثمارات.

1) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. وتتضمن هذه المخاطر الانخفاض في الملاءة المالية للعملاء. إن هذا الانخفاض لا يعنى بالضرورة عدم القدرة على الوفاء بالالتزام إلا أنه يزيد من احتمال عدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزام. تشمل الأدوات المالية المرتبط بها مخاطر الائتمان التسهيلات التمويلية والالتزامات بزيادة حد الائتمان والأوراق المالية والاستثمارات في أدوات دين، أي الاستثمار في الصكوك.

هيكل إدارة مخاطر الائتمان

لإدارة مخاطر الائتمان، قامت المجموعة بتأسيس لجنة تنفيذية للتمويل والاستثمار منبثقة من مجلس الإدارة وكذلك اللجان الإدارية التالية:

- لجنة التمويل والاستثمار
- لجنة المخصصات

إن اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار مسئولة عن مراجعة واعتماد توصيات لجنة الائتمان بخصوص التسهيلات الائتمانية وعلاقات العملاء وحدود التمويل والتسعير والربحية.

إن لجنة الائتمان مسؤولة عن حماية جودة أصول البنك وضمان الاستخدام المربح لموارد البنك، كما إن لجنة الائتمان تحدد السياسة الائتمانية للبنك تماشياً مع تعليمات بنك الكويت المركزي للائتمان التجاري والتجزئة وكذلك التعاملات الداخلية. تعتمد اللجنة أو تراجع عروض الائتمان في نطاق حدود صلاحيات اللجنة وتقوم بالمساهمة في عملية الموافقة على تمديد الائتمان فيما وراء سلطات اللجنة.

إن لجنة المخصصات مسؤولة مبدئياً عن تحديد المخصص المطلوب للقروض التي انخفضت قيمتها وذلك بالنسبة للتسهيلات التي لم يتم تصنيفها كقروض غير منتظمة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي (مثل تصنيف قائمة المتابعة للتسهيلات). بالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة أيضاً بمراجعة المخصصات المطلوبة للتسهيلات غير المنتظمة للتأكد من تماشيها مع تعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الصدد.

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 1996، والمتعلقة بالقواعد الخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية، قام البنك بتشكيل لجنة داخلية تضم موظفين مهنيين وتهدف إلى دراسة وتعميم التسهيلات الائتمانية القائمة لكل عميل من عملاء البنك. إن المطلوب من تلك اللجنة، التي تجتمع سنوياً بصورة منتظمة، هو تحديد المواقف غير الطبيعية للعملاء، والصعوبات المتعلقة بموقف كل عميل، والتي من شأنها أن يتم تصنيف التسهيلات ضمن التسهيلات غير المنتظمة، وكذلك تحديد المخصصات اللازمة. تقوم اللجنة أيضاً بدراسة مراكز العملاء الذين تبلغ أرصدتهم غير المنتظمة 25% من إجمالي ديونهم لتحديد ما إذا كان هناك حاجة لمخصصات إضافية.

إستراتيجية وسياسة إدارة مخاطر الائتمان

يقوم البنك بإدارة محفظة التسهيلات الائتمانية بغرض التأكد من تنوعها بشكل جيد واكتسابها لمستوى عائد ملائم للمخاطر التي يتضمنها.

في إطار النشاط الاعتيادي يقوم البنك باستخدام موارده في تسهيلات ائتمانية متنوعة، بهدف أساسي هو إنتاج أرباح للمساهمين وحاملي الودائع وفي نفس الوقت يتطلع البنك للتأكد من جودة التسهيلات الائتمانية. يقوم البنك جاهداً بصفة مستمرة الوصول إلى أنسب توازن بين العائد وجودة محفظته الائتمانية.

إن سياسات عمل البنك في التعامل مع الائتمان، وتخفيض معدل المخاطر عن طريق تحديد مجموعة متنوعة من الشروط والمعايير الائتمانية والتي تتضمن:

- تعريف واضح للأدوار والمسؤوليات المتضمنة في الوظائف المتنوعة للمراحل المختلفة لدورة حياة التسهيل الائتماني.
- تأسيس هيكل سلطة واضح لاعتماد عمليات التسهيلات الائتمانية الروتينية والاستثنائية.
- قائمة المقترضين ومديني التمويل والتسهيلات الممنوحة والضمانات ونماذج تسعير منتجات البنك.
- منح الائتمان على أساس شروط قياسية.
- تعريف معايير لتقييم الضمانات وسياسات لإدارة الضمانات.
- تفصيل الإجراءات الكاملة لدورة الحياة الائتمانية، متضمناً مشاكل إدارة التسهيلات الائتمانية.
- التأكد بطريقة ما، من تنوع محفظة التسهيلات ومدينو التمويل على كل من المستويات الجغرافية (البلدان/ الأقاليم) والقطاع والأطراف المتناظرة.

قياس مخاطر الائتمان

يقوم البنك بقياس مخاطر الائتمان من حيث جودة الأصل باستخدام طريقتي قياس أساسيتين هما نسبة المخصصات ونسبة مديني التمويل غير المنتظمة. إن مديني التمويل غير المنتظمة هي نسبة مديني التمويل غير المنتظمة إلى إجمالي مديني التمويل.

تجاوز فترة الاستحقاق والانخفاض في القيمة

إن التصنيفات التالية لإفصاحات مخاطر الائتمان تؤخذ في الاعتبار من قبل البنك لتحديد التسهيلات التي انخفضت قيمتها:

تتطلب عناصر القائمة المراقبة مخصصات محددة: والتي تشتمل على عملاء منتظمين ولكن بحسب رؤية الإدارة، فقد تم تكوين مخصصات لمواجهة أي تدهور محتمل في المستقبل، بالإضافة إلى ذلك تشمل التسهيلات الائتمانية التي مضى تاريخ استحقاقها لمدة تصل بحد أقصى 90 يوماً (ضمناً). يتم تحديد نسبة المخصص المحددة على أساس كل حالة على حدة وبعد القيام بدراسة مستفيضة من قبل الإدارة وكذلك بعد خصم الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المؤهلة.

معيار فرعي: إذا كانت الديون غير منتظمة لمدة تتراوح من 91 يوم وحتى 180 يوماً (ضمناً)، فإنه يتم تطبيق مخصص بحد أدنى 20% على مجموع التسهيلات بالصافي من الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المؤهلة.

ديون مشكوك في تحصيلها: إذا كانت الديون غير منتظمة لمدة تتراوح من 181 يوم وحتى 365 يوماً (ضمناً)، فإنه يتم تطبيق مخصص بحد أدنى 50% على مجموع التسهيلات بالصافي من الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المؤهلة.

ديون معدومة: إذا كانت الديون غير منتظمة لأكثر من 365 يوماً، فإنه يتم تطبيق مخصص بواقع 100% على مجموع التسهيلات بالصافي من الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المؤهلة.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

إن الجدول أدناه يبين أقصى تعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي المجمع وبدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى. إن أقصى تعرض لمخاطر الائتمان تم توضيحه بالإجمالي، وذلك قبل تأثير عوامل تخفيف المخاطر من خلال استخدام المقاصة واتفاقيات الضمانات.

	إجمالي الحد الأقصى للتعرض	
	2014	2013
التعرض لمخاطر الائتمان المرتبط ببنود بيان المركز المالي المجمع:		
النقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	8,810	18,690
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	423,916	361,741
مدينو تمويل	1,071,597	979,791
استثمارات في الصكوك	7,591	8,844
موجودات أخرى	9,339	11,710
المجموع	1,521,253	1,380,776
التعرض لمخاطر الائتمان المرتبط بالالتزامات والمطلوبات المحتملة:		
قبولات	32,643	12,737
اعتمادات مستندية	9,040	5,619
خطابات الضمان	135,667	113,450
التزامات بمنح تسهيلات قابلة للإلغاء	185,545	127,163
المجموع	362,895	258,969
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان	1,884,148	1,639,745

إن مخاطر الائتمان يمكن أن تظهر كنتيجة للتركز الجوهري لموجودات البنك لدى طرف واحد. يتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع محفظة الموجودات المالية. إن إجمالي حساب أكبر 20 عميل يبلغ 19 % (2013: 23.5%) قائم كنسبة من إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2014.

تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

تظهر تركزات مخاطر الائتمان فيما لو تواجدت أطراف مقابلة تضطلع بأنشطة مماثلة أو أنشطة في نفس القطاع الجغرافي أو حين تكون لها خصائص اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية تتأثر بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. إن تركز مخاطر الائتمان يعتبر مؤشرا على حساسية أداء البنك للتطورات التي توثر على قطاع صناعي أو جغرافي بعينة.

إن تركز الموجودات المالية والبنود خارج نطاق الميزانية العمومية على المستوى الجغرافي والقطاعات الصناعية هو كما يلي:

	2014		2013	
	الموجودات المالية	الالتزامات والمطلوبات المحتملة	الموجودات المالية	الالتزامات والمطلوبات المحتملة
الأقاليم الجغرافية:				
آسيا	7,665	-	6,471	-
أمريكا الشمالية	4,108	-	4,201	-
الشرق الأوسط (باستثناء الكويت)	63,822	6,693	24,675	4,776
أوروبا	76,937	-	29,721	-
الكويت	1,368,721	356,202	1,315,708	254,193
	1,521,253	362,895	1,380,776	258,969
القطاعات الصناعية:				
شخصي	253,460	-	230,330	-
مؤسسات مالية	502,667	39,178	453,380	27,957
عقاري	456,459	11,896	392,344	8,489
إنشائي	135,640	240,478	130,624	171,610
أخرى	173,027	71,343	174,098	50,913
	1,521,253	362,895	1,380,776	258,969

الحد من مخاطر الائتمان

إن الطرق الفنية للحد من مخاطر الائتمان المسموح للبنك باستخدامها هي الضمانات وخصم تلك الضمانات وفقاً لشروط معينة متفق عليها ومتضمنة تلك الاتفاقيات مع استيفاء جميع الشروط القانونية.

إن سياسة الإقراض لدى البنك تحدد أنواع الضمان المطلوب ومصدر التقييم وصحة التقييم وتكرار تقييم الضمانات. تحدد السياسة أيضاً الحد الأقصى للتسهيلات والمرتبطة بضمانات ومستويات الاعتماد اللازمة لمنح الائتمان والموافقة على الضمان. إن الضمانات المقبولة هي النقد والضمانات البنكية من الدرجة الأولى والأسهم في رؤوس أموال شركات مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وعقارات داخل وخارج الكويت.

كجزء من آلية الرقابة على عمليات الضمان، يقوم البنك دورياً بتقييم كافة الضمانات للتأكد من أن قيمة تغطية الرهن لا تقل عن القيمة في وقت الموافقة الأصلية. يقوم البنك أيضاً باستمرار بمراقبة تواريخ صلاحية وانتهاء الضمانات للتأكد من وقت تجديدها.

إن الأنواع الرئيسية من الضامنين هم الأفراد والشركات. حيث إنه لم يتم تقييم الضامنين من قبل وكالات التصنيف الثلاثة (المعتمدة من بنك الكويت المركزي لاحتساب كفاية رأس المال)، لم يأخذ البنك أي مخصص ضامن فيما يتعلق بضمان أثناء الوصول إلى كفاية رأس المال.

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

إن قيمة ونوع الضمانات المطلوبة تعتمد أساسا على تقدير مخاطر الائتمان لدى الطرف الأخر للأداة المالية. يتم استخدام دليل إجراءات فيما يتعلق بقبول الضمانات وأنواعها وكذلك طرق التقييم.

إن الأنواع الرئيسية من الضمانات هي النقد والأوراق المالية والرهن العقاري وضمانات طرف آخر.

تقوم الإدارة بمراقبة القيم السوقية للضمانات، كما تقوم بطلب ضمانات إضافية بناء على الاتفاقيات مع العملاء، وكذلك متابعة القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعة كفاية مخصصات خسائر انخفاض القيمة.

إن سياسة البنك هي استبعاد العقارات التي تم الحيازة عليها بشكل تقليدي. يتم استخدام قيمة تلك العقارات لتخفيض أو لتسوية المطالبات القائمة وبشكل عام لا يتم استخدام تلك العقارات في غير ذلك.

كما في 31 ديسمبر 2014، إن 54 % (2013: 49%) من إجمالي مديني التمويل القائمة مضمونة بالكامل.

الجودة الائتمانية للأدوات المالية

يقوم البنك بتصنيف درجات التعرض لمخاطر الائتمان المختلفة، والتي لم تستحق ولم تنخفض قيمتها إلى ثلاثة تصنيفات من الجودة الائتمانية كما يلي:

- جودة عالية: التعرض العادي والذي يتم تغطيته بالكامل من خلال الضمانات التي تزيد عن 100% من إجمالي المبالغ القائمة.
- جودة متوسطة: هي كل درجات التعرض الأخرى، حيث لا تغطي الضمانات المبالغ القائمة بالكامل.

يوضح الجدول التالي درجة التعرض لمخاطر الائتمان على مستوى تصنيف الجودة الائتمانية لمديني التمويل والقروض والتسليفات المالية مصنفة حسب الفئة والدرجة لإجمالي الربح والمخصصات المؤجلة:

	لم يمض تاريخ استحقاقها ولم تنخفض قيمتها		
	جودة عالية	جودة متوسطة	المجموع
2014			
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية	8,810	-	8,810
مستحق من البنوك ومؤسسات مالية	423,916	-	423,916
مديني التمويل	450,243	481,473	931,716
استثمارات في صكوك	-	7,591	7,591
موجودات أخرى	9,339	-	9,339
	892,308	489,064	1,381,372
2013			
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية	18,690	-	18,690
مستحق من البنوك ومؤسسات مالية	361,741	-	361,741
مديني التمويل	456,701	419,730	876,431
استثمارات في صكوك	-	8,844	8,844
موجودات أخرى	9,557	-	9,557
	846,689	428,574	1,275,263

فيما يلي التحليل العمري لتقادم مديني التمويل التي انقضى تاريخ استحقاقها ولكنها غير منخفضة القيمة على مستوى كل بند في الموجودات المالية:

	مضى تاريخ استحقاقها ولكن لم تنخفض قيمتها			
	مضى استحقاقها حتى 30 يوماً	مضى استحقاقها من 30 يوماً إلى 60 يوماً	مضى استحقاقها من 60 يوماً إلى 90 يوماً	المجموع
2014				
مدينو تمويل:				
- شركات	38,815	11,065	18,587	68,467
- استهلاكي	10,467	3,713	1,743	15,923
	49,282	14,778	20,330	84,390
القيمة العادلة للضمانات	63,188	30,627	30,193	124,008

	مضى تاريخ استحقاقها ولكن لم تنخفض قيمتها			
	مضى استحقاقها حتى 30 يوماً	مضى استحقاقها من 30 يوماً إلى 60 يوماً	مضى استحقاقها من 60 يوماً إلى 90 يوماً	المجموع
2013				
مدينو تمويل:				
- شركات	24,612	6,179	2,129	32,920
- استهلاكي	9,164	2,662	1,004	12,830
	33,776	8,841	3,133	45,750
القيمة العادلة للضمانات	69,063	12,672	2,775	84,510

تعرض مديني التمويل للانخفاض في القيمة بصورة فردية حسب فئة الموجودات المالية.

	مديني تمويل منخفضي القيمة	*القيمة العادلة للضمانات*
2014		
مدينو تمويل:		
- شركات	53,178	101,243
- استهلاكي	2,313	-
	55,491	101,243
2013		
مدينو تمويل:		
- شركات	56,600	98,040
- استهلاكي	1,010	-
	57,610	98,040

2) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في مواجهه البنك لصعوبات عند الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالمطلوبات المالية التي تم تسويتها من خلال تسليم نقد أو أصل مالي آخر. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بالترتيب لتنويع مصادر التمويل إضافة إلى أساس الإيداعات الأصلية وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة السيولة بصورة يومية.

إن إدارة البنك لمخاطر السيولة تتماشى مع الإطار الشامل لإدارة المخاطر وتتضمن توفير عمل متطلبات لحد أدنى لموجودات ذات السيولة مع وضع حدود لعملية قبول الودائع قصيرة الأجل للحماية من متطلبات السيولة قصيرة الأجل.

يقوم البنك بمراقبة مخاطر السيولة من خلال قياس فجوات السيولة بصورة يومية ويتم مراجعة الموقف من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات على أساس شهري. ويتم كذلك مراقبة مركز احتياطي السيولة ومعدل التسهيلات التمويلية للودائع مستوفية الشروط على أساس يومي.

يقوم البنك بقياس مخاطر السيولة عن طريق إعداد ومراقبة قائمة استحقاقات موجوداته والتزاماته كما يلي:

	بحد أقصى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	أكثر من سنة واحدة	المجموع
2014					
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية	17,618	-	-	-	17,618
المستحق من بنوك ومؤسسات مالية	391,301	21,259	6,168	5,188	423,916
مدينو تمويل	91,896	151,412	496,563	331,726	1,071,597
استثمار في أوراق مالية	20,371	-	-	40,707	61,078
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	3,875	3,875
عقارات استثمارية	-	-	-	50,139	50,139
موجودات أخرى	9,339	-	-	-	9,339
ممتلكات ومعدات	-	-	-	25,017	25,017
مجموع الموجودات	530,525	172,671	502,731	456,652	1,662,579
المطلوبات					
المستحق للبنوك ومؤسسات مالية	148,016	67,227	182,127	-	397,370
ودائع عملاء	582,867	209,506	194,412	8	986,793
مطلوبات أخرى	31,213	-	-	6,387	37,600
مجموع المطلوبات	762,096	276,733	376,539	6,395	1,421,763
صافي فجوة السيولة	(231,571)	(104,062)	126,192	450,257	240,816

	بحد أقصى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	أكثر من سنة واحدة	المجموع
2013					
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية	26,365	-	-	-	26,365
المستحق من بنوك ومؤسسات مالية	330,882	25,467	5,392	-	361,741
مدينو تمويل	117,877	100,343	421,964	339,607	979,791
استثمار في أوراق مالية	16,408	-	297	40,894	57,599
عقارات استثمارية	-	-	-	45,669	45,669
موجودات أخرى	11,710	-	-	-	11,710
ممتلكات ومعدات	-	-	-	20,568	20,568
مجموع الموجودات	503,242	125,810	427,653	446,738	1,503,443
المطلوبات					
المستحق للبنوك ومؤسسات مالية	154,732	50,204	100,205	-	305,141
ودائع عملاء	461,810	125,174	352,288	-	939,272
مطلوبات أخرى	25,695	-	-	5,952	31,647
مجموع المطلوبات	642,237	175,378	452,493	5,952	1,276,060
صافي فجوة السيولة	(138,995)	(49,568)	(24,840)	440,786	227,383

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاقات لمطلوبات المجموعة المالية على أساس التزامات سداد تعاقدية غير مخصومة. بالنسبة لدفعات السداد التي تخضع لإشعارات فإنها تعامل كما لو أن الإشعارات قد تمت فوراً.

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
2014						
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية	148,264	67,340	182,432	-	-	398,036
ودائع من عملاء	583,844	209,857	194,738	8	-	988,447
مطلوبات أخرى	31,213	-	-	-	6,387	37,600
	763,321	277,197	377,170	8	6,387	1,424,083
2013						
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية	154,933	50,270	100,336	-	-	305,539
ودائع عملاء	462,412	125,337	352,747	-	-	940,496
مطلوبات أخرى	25,695	-	-	-	5,952	31,647
	643,040	175,607	453,083	-	5,952	1,277,682

يوضح الجدول أدناه فترات الانتهاء التعاقدي للمطلوبات والالتزامات المحتملة على للمجموعة:

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
2014						
المطلوبات المحتملة	18,465	31,259	65,450	58,064	4,112	177,350
التزامات	12,405	20,244	119,434	32,733	729	185,545
	30,870	51,503	184,884	90,797	4,841	362,895
2013						
المطلوبات المحتملة	10,049	29,999	44,491	37,807	9,460	131,806
التزامات	5,059	4,717	69,250	23,051	25,086	127,163
	15,108	34,716	113,741	60,858	34,546	258,969

3) مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية كنتيجة لتغيرات في أسعار السوق. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع من المخاطر وتشمل ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر أسعار العملة ومخاطر الأسعار الأخرى (بخلاف المرتبطة بمعدلات الفائدة والعملة).

إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو التحكم في مدى التعرض لتلك المخاطر في حدود مقبولة وفي حدود ربحية معينة. في حدود قائمة الأدوات المالية الحالية للمجموعة، فإن التعرض الأساسي لمخاطر السوق يمثل مخاطر الخسارة الناتجة من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية نتيجة التغير في المعدلات القابلة للتحقيق. ويتم إدارة ذلك بشكل أساسي من خلال مراقبة الفجوات بين العائد الفعلي ومعدلات الإيجار ومن خلال وجود معدلات وحدود معتمدة معدلات معتمدة يتم مراجعتها بشكل دوري في اجتماعات إعادة التسعير.

هيكلة إدارة مخاطر السوق

إن المسؤولية الكاملة لإدارة مخاطر السوق للبنك هي للجنة الموجودات والمطلوبات. إن إدارة مخاطر السوق يومياً هي مسؤولية قسم الخزينة التي يرأسها مسؤول الخزينة والذي يرفع تقريره إلى الرئيس التنفيذي. إن قسم البنوك الدولية مسؤول عن اقتراح الحدود المسموح بها في كل دولة بناءً على تصنيف وكالة مودي لمعدلات دين العملة السيادية طويلة الأجل ومراجعتها سنوياً. إن القياس والرقابة والتقرير عن مخاطر السوق هو من مسؤولية قسم مخاطر السوق داخل قسم إدارة المخاطر.

استراتيجيات وسياسات إدارة مخاطر السوق

قامت المجموعة بوضع سياسات وحدود لإدارة المخاطر والتي من خلالها يتم مراقبة والتحكم في التعرض لمخاطر السوق.

(أ) مخاطر معدلات الفائدة

إن مخاطر معدلات الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة التغيرات في معدلات أرباح السوق. لا يتعرض البنك لمخاطر معدلات الفائدة حيث إن البنك لا يقوم بتحميل فائدة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

(ب)مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ترى المجموعة نفسها ككيان كويتي، والدينار الكويتي هو العملة الرئيسية. قام مجلس الإدارة بوضع حدود لمراكز العملات، ويتم مراقبة تلك المراكز بشكل يومي وذلك للتأكد من الحفاظ عليها في الحدود التي تم وضعها.

كان لدى المجموعة صافي التعرض التالي لمخاطر العملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر:

	31 ديسمبر	
	2014	2013
دولار أمريكي	2,003	(237)
جنية إسترليني	(19)	(54)
يورو	(328)	(143)
ريال قطري	(2,181)	(108)
أخرى	(111)	(174)
	(636)	(716)

لم يتم الإفصاح عن تحليل الحساسية حيث إن المجموعة لا يتعرض بصورة جوهرية لمخاطر العملات الأجنبية.

(ج) مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي المخاطر الناتجة عن تقلبات القيمة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق (بخلاف تلك الناتجة عن تغيرات معدل العائد ومخاطر سعر صرف العملات الأجنبية). سواء كانت تلك التغيرات ناتجة عن عناصر محددة مرتبطة بالأداة أو مصدرها أو عناصر تؤثر على الأدوات التي يتم تداولها في السوق. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات على مستوى التوزيع الجغرافي وكذلك على مستوى قطاعات الصناعة. إن حساسية البيانات المالية المجمعة الخاصة بالمجموعة لمخاطر أسعار الأسهم مبينة أدناه.

وبالنسبة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع، فإن الزيادة بنسبة 5% في أسعار الأسهم كما في 31 ديسمبر 2014 ستؤدي إلى زيادة الملكية بمبلغ 919 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2013: زيادة بمبلغ 757 ألف دينار كويتي). كذلك التغير المعادل في الاتجاه المعاكس "النقص"، سيؤدي كذلك إلى أثر معادل ولكن معاكس على المبالغ المذكورة أعلاه، وذلك على أساس بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة.

(د) مخاطر السداد المبكر

إن مخاطر السداد المبكر هي مخاطر أن يتكبد البنك خسارة مالية بسبب قدوم عملائه والأطراف المقابلة على السداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل القروض ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض أسعار الربح/ الفائدة. نتيجة للشروط التعاقدية الخاصة بمنتجات البنك، فإن البنك لا يتعرض بصورة كبيرة لمخاطر السداد المبكر.

4) مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة من إخفاق أو تعطل العمليات الداخلية بسبب الخطأ البشري أو خطأ الأنظمة أو الأحداث الخارجية.

تتحمل وحدات الدعم والعمليات مسؤولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها، حيث تستعمل تقنيات رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات المجموعة. وعندما يكون ذلك مناسباً، يتم تلافي تلك المخاطر عن طريق التأمين.

إن لدى المجموعة منظومة من السياسات والإجراءات يتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للبنك، ويتم إدارة مخاطر التشغيل من خلال وحدة مخاطر التشغيل. إن مهمة هذه الإدارة هي التأكد من السياسات والإجراءات التي يتم إتباعها لتحديد وتقدير والإشراف والرقابة على مخاطر التشغيل كجزء من أسلوب إدارة مخاطر التشغيل الشاملة.

تقوم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر التشغيلية طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المؤرخة 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات المؤرخة 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق "بالمبادئ الاسترشادية للممارسات السليمة لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية".

5) القيم العادلة للأدوات المالية

يتم الحصول على القيمة العادلة من أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة وطرق أخرى مناسبة. إن القيمة الدفترية للأدوات المالية تعادل تقريباً قيمها العادلة كما في 31 ديسمبر نظراً لطبيعة قصر فترة استحقاق هذه الأدوات.

تدرج الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة، ولا تختلف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن غالبية هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها على الفور استناداً إلى حركة معدلات الفائدة في السوق. يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة بصورة رئيسية نماذج التدفقات النقدية المخصومة التي تتضمن بعض الافتراضات مثل معدلات الائتمان المناسبة للظروف.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات المالية للمجموعة على أساس متكرر.

يتم قياس بعض الموجودات المالية للمجموعة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية. يُوفر الجدول التالي معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لتلك الموجودات المالية (وبخاصة أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة)

الموجودات المالية	القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر		التسلسل الهرمي للقيمة العادلة	القطاع
	2014	2013		
استثمارات متاحة للبيع – صكوك	**1,479**	1,747	المستوى 1	قطاع الخدمات
	1,506	1,434	المستوى 1	القطاع المالي
	1,452	2,626	المستوى 1	قطاع الاستثمار
	3,154	3,037	المستوى 3	قطاع العقارات
استثمارات متاحة للبيع – صناديق مالية غير مسعرة	**402**	492	المستوى 2	قطاع العقارات
استثمارات متاحة للبيع – أوراق مالية مسعرة	**14,193**	7,695	المستوى 1	قطاع الخدمات
	2,017	3,468	المستوى 1	قطاع الاستثمار
	57	2,421	المستوى 1	القطاع المصرفي
	2,620	1,562	المستوى 1	قطاع العقارات
	42		المستوى 1	قطاع الاتصالات
استثمارات متاحة للبيع – أوراق مالية غير مسعرة	**4,897**	4,445	المستوى 2	قطاع الاستثمار
	20,685	20,342	المستوى 2	قطاع الخدمات
	2,594	2,821	المستوى 2	قطاع العقارات
	1,779	1,714	المستوى 2	القطاع الصناعي
	1,932	1,692	المستوى 2	الرعاية الصحية
	1,815	1,749	المستوى 3	القطاع المصرفي
	354	354	المستوى 3	قطاع الاستثمار
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة – أوراق مالية مسعرة	**36**	-	المستوى 1	قطاع نفط وغاز
	55	-	المستوى 1	قطاع الاتصالات
	9	-	المستوى 1	قطاع الاستثمار

يبين الجدول التالي تحليل الاستثمارات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

2014	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	مجموع
استثمارات في أوراق مالية				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:				
أوراق مالية مسعرة	**100**	-	-	**100**
موجودات مالية متاحة للبيع:				
أوراق مالية مسعرة	**18,929**	-	-	**18,929**
صناديق غير مسعرة	-	**402**	-	**402**
أوراق مالية غير مسعرة	-	**31,887**	**2,169**	**34,056**
استثمارات في صكوك	**4,437**	-	**3,154**	**7,591**

2013	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	مجموع
استثمارات في أوراق مالية				
موجودات مالية متاحة للبيع:				
أوراق مالية مسعرة	15,146	-	-	15,146
صناديق غير مسعرة	-	492	-	492
أوراق مالية غير مسعرة	-	31,014	2,103	33,117
استثمارات في صكوك	5,807	-	3,037	8,844

إن الطرق والافتراضات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية قد تم توضيحها في "القيمة العادلة" إيضاح رقم (2) "السياسات المحاسبية الهامة".

بيان المدخلات الهامة غير الملحوظة للتقييم:

الموجودات المالية	أسلوب التقييم	المدخلات الجوهرية غير الملحوظة	المعدل (المتوسط المرجح)	حساسية المدخلات للقيمة العادلة
استثمارات في أسهم غير مسعرة وصكوك	طريقة التدفقات النقدية المخصومة، التقييم على أساس الأصول، القيمة الدفترية وآخر عملية سوقية	معدل النمو طويل الأجل للتدفقات النقدية للسنوات اللاحقة	3% -10%	كلما زاد معدل النمو، زادت القيمة العادلة
		نمو هامش الربح	5%	كلما زاد معدل النمو، زادت القيمة العادلة
		الخصم لعدم وجود تسويق	10% - 20%	كلما زاد معدل الخصم، زادت القيمة العادلة
		مميزات حصرية	10%	

يمثل الخصم لنقص إمكانية التسويق المبالغ التي حددت المجموعة أن المتداولين في السوق قد يأخذون بعين الاعتبار هذه المزايا والخصومات عند تسعير الاستثمارات. في حالة الموجودات المالية المتاحة للبيع، فإن مصروف انخفاض القيمة في الربح أو الخسارة قد يعتمد على ما إذا كان الانخفاض كبير أو متواصل. قد تؤثر الزيادة في القيمة العادلة، بخلاف أدوات الدين، فقط على حقوق الملكية (من خلال الدخل الشامل الأخر) ولا يكون لها تأثير على الربح أو الخسارة.

لم يكن هناك تحويلات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 بين المستوى الأول والثاني من قياسات القيمة العادلة، ولم يكن هناك تحويلات من وإلى المستوى الثالث من قياسات القيمة العادلة.

تسوية استثمارات مسجلة في المستوى 3 من قياسات القيمة العادلة

	31 ديسمبر	
	2014	2013
كما في 1 يناير	**5,140**	5,126
فروق تحويل عملات أجنبية	**183**	14
كما في 31 ديسمبر	**5,323**	5,140

26. إدارة وكفاية رأس المال

إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية للمجموعة من إدارة رأس المال في التأكد من التزام المجموعة بمتطلبات رأس المال المفروضة من الخارج وأن المجموعة تحتفظ بفئات ائتمانية عالية ومعدلات رأس مال جيدة بهدف دعم أعماله وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

تحتفظ المجموعة بقاعدة رأسمالية مدارة بصورة فعالة لتغطية المخاطر الكامنة في الأعمال. ويتم مراقبة كفاية رأس مال المجموعة باستخدام مجموعة من الإجراءات مثل القواعد والنسب المحددة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية (BIS rules/ratios) والتي يطبقها بنك الكويت المركزي في الإشراف على المجموعة.

للمحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، يمكن أن تقوم المجموعة بتعديل مبلغ مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو رد رأس المال إلى المساهمين أو إصدار أوراق رأسمالية. لم يتم إجراء اي تغيرات في الأهداف والسياسات والعمليات المتبعة عن السنوات السابقة في هذا الشأن.

كفاية رأس المال

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، فإنه يتوجب على البنوك الكويتية إدارة نسب رأس المال على أساس أطر العمل لكل من بازل 3 وبازل 2.

يتم احتساب رأس المال الرقابي للمجموعة ومعدلات كفاية رأس المال (بازل 3) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، رب أ/ 2014/336 المؤرخ في 24 يونيو 2014 كما هو مبين أدناه:

	2014
الموجودات الموزونة بالمخاطر	989,295
رأس المال المطلوب	118,715
رأس المال المتاح	
شريحة رأس المال 1	229,647
شريحة رأس المال 2	11,588
مجموع رأس المال	241,235
معدل كفاية رأس المال شريحة 1	23.21%
مجموع معدل كفاية رأس المال	24.38%

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، قامت المجموعة بتطبيق قواعد بازل 2 واحتساب رأس المال الرقابي للمجموعة ومعدلات كفاية راس المال وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب أ/2009/44 المؤرخ في 15 يونيو 2009 كما هو مبين أدناه:

	2013
الموجودات الموزونة بالمخاطر	820,799
رأس المال المطلوب	98,496
رأس المال المتاح	
شريحة رأس المال 1	183,856
شريحة رأس المال 2	23,309
مجموع رأس المال	207,165
معدل كفاية رأس المال شريحة 1	22.40%
مجموع معدل كفاية رأس المال	25.24%

تم احتساب معدل الرفع المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 وفقاً لما هو منصوص عليه في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب أ/2014/343 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 كما هو مبين أدناه:

	2014
شريحة رأس المال 1	**229,647**
مجموع المخاطر	**1,987,225**
معدل الرفع المالي	**11.56%**

قامت المجموعة بالإفصاح عن معدل الرفع المالي للمرة الأولى في البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

إن الإفصاحات المتعلقة بشأن كفاية رأس المال والتي ينص عليها التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، رب أ/2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب أ/2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014. متضمنة تحت بند "إدارة المخاطر" في التقرير السنوي لسنة 2014.